E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1997/3
7 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الإحصائية
الدورة التاسعة والعشرون
١٠ - ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المشاكل الحرجة في مجال الإحصاءات الاقتصادية

تقارير عن مشاكل حرجة منتقاة في مجال الإحصاءات الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقارير عن ثماني مشاكل حرجة حددها فريق الخبراء المعني بالمشاكل الحرجة في مجال الإحصاءات الاقتصادية. وقد أعدت جهات مختلفة هذه التقارير وفقا لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والعشرين[1]، وهي تحال إلى اللجنة حسبما طلب الفريق العامل التابع لها المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي في دورته الثامنة عشرة (E/CN.3/1997/19، الفقرة ٢٣).

ويتضمن الفرعان الأول والثاني من هذا التقرير ورقتي معلومات شاملتين تتناولان قضيتي العولمة واقتصاديات الأصول غير المادية أعدهما، على التوالي، المكتبان الإحصائيان الوطنيان لكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وترد في الفروع الثالث والرابع والخامس تقارير ثلاثة أفرقة للمشاورات غير الرسمية - فريق فوربورغ، وفريق لندن وفريق أوتاوا - عما اضطلعت به من عمل بشأن نوعية اليد العاملة، ومحاسبة الموارد، وقياس تغير الأسعار. وقد شجع الفريق العامل البلدان على معالجة قضايا حرجة إضافية في إطار أفرقة مماثلة من طراز فريق فوربورغ. وتبعا لذلك، يرد في الفروع السادس والسابع والثامن عرض لمقترحات المكتب الإحصائي الاسترالي وإدارة الإحصاء الهندية والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا، وهي مقترحات تدعو إلى تشكيل ثلاثة أفرقة مشاورات رسمية على هذا الغرار لموالاة العمل في مجالات رأس المال، وإحصاءات القطاع غير الرسمي، واليد العاملة والتعويضات على التوالي. ويتضمن الفرع التاسع نقاطا للمناقشة.

وتتضمن إضافة لهذا التقرير (E/CN.3/1997/3/Add.1، المرفق) مواضيع البحث المقترح أن يتناولها تقييم لبرنامج المقارنات الدولية.

---

* E/CN.3/1997/1.

(١) انظر "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٨" (E/1995/28)، الفصل السادس عشر.

010297 300197 230197 97-00545

المرفق

تقارير عن مشاكل حرجة منتقاة في مجال الإحصاءات الاقتصادية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٤
أولا - العولمة	٢-٣٣	٤
ألف - مقدمة	٣-٦	٤
باء - الاتجاهات الراهنة	٧-٩	٥
جيم - الأسباب التي أفضت إلى الحالة الجديدة	١٠-١١	٦
دال - ما هي المعلومات التي قد تريد الحكومات وقطاع الأعمال الحصول عليها؟	١٢-١٨	٦
هاء - مبادرة هيئة الإحصاء الكندية	١٩-٢٣	٨
واو - ما هي المعلومات الناقصة؟	٢٤-٣٢	١٢
زاي - الاستنتاج	٣٣	١٥
ثانيا - اقتصاديات الأصول غير المادية	٣٤-٧٦	١٦
ألف - مقدمة	٣٥-٣٩	١٦
باء - ما هي الآثار المترتبة على تكنولوجيا المعلومات؟	٤٠-٤٢	١٨
جيم - الصناعة والناتج	٤٣-٥٤	١٨
١ - التصنيف الصناعي	٤٣-٥٠	١٨
٢ - التجارة والاستثمار	٥١-٥٢	٢١
٣ - الأسعار والانكماش	٥٣-٥٤	٢١
دال - الربط بين الإحصاءات الاقتصادية وشواغل السياسة العامة	٥٥-٦٦	٢٢
١ - القدرة	٥٧-٦٠	٢٢
٢ - الرعاية	٦١-٦٦	٢٣
هاء - مصادر الإحصائيات الاقتصادية واستخداماتها	٦٧-٧٤	٢٥
١ - المصادر الإحصائية	٦٨-٧٠	٢٥
٢ - الشواغل الجديدة في مجال السياسة	٧١-٧٤	٢٦
واو - الاستنتاجات والتوصيات	٧٥-٧٦	٢٧

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثالثا	- نوعية اليد العاملة	٧٧-٨٤	٢٨
رابعا	- محاسبة الموارد	٨٥-٩٧	٣٠
	ألف - معلومات أساسية	٨٦-٨٩	٣٠
	باء - تقييم العمل السابق وتوجيهات العمل مستقبلا	٩٠-٩٧	٣١
خامسا	- قياس تغير الأسعار	٩٨-١٠٥	٣٢
	ألف - الاختصاصات	٩٩	٣٢
	باء - الدروس المكتسبة	١٠٠-١٠٥	٣٣
سادسا	- رأس المال	١٠٦-١١١	٣٤
سابعا	- قياس القطاع غير النظامي	١١٢-١١٩	٣٥
ثامنا	- اليد العاملة والتعويض	١٢٠-١٢٦	٣٨
تاسعا	- نقاط للمناقشة	١٢٧	٣٩

الجداول

الأول - طلب بيانات من الوكالة الإحصائية ١٠

الثاني - ما هي البيانات الموجودة لدى كندا الآن، استنادا إلى الصلة الجزئية بين البيانات والصلة المتبادلة ١٤

التذييلات

الأول - قائمة بالورقات المقدمة في الاجتماعين الأول والثاني لفريق أوتاوا المعني بإحصاءات أسعار الاستهلاك في أوتاوا وستوكهلم ٤٢

الثاني - جدول الأعمال المؤقت من أجل مؤتمر يتعلق برأس المال السهمي ويعقد في كامبرا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ ..... ٤٥

مقدمة

١ - حدد فريق الخبراء المعني بالمشاكل الحرجة في مجال الإحصاءات الاقتصادية في تقريره ١٤ مسألة في هذا الشأن (انظر E/CN.3/1997/2). وفيما بعد طلب الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي موافاته بتعليقات بشأن ١١ من تلك المسائل لتقديمها إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين (انظر E/CN.3/1997/2، الجدول). ويجري أدناه تناول ثمان من تلك المسائل الحرجة، وفضلا عن ذلك، تتناول إضافة لهذا التقرير (E/CN.3/1997/3/Add.1) برنامج المقارنات الدولية. وفيما يتعلق بالمشروع المقترح لمدونة أفضل الممارسات فيما يتعلق بموضوعي "السلوك الحميد" و "الاتصال الفعال بأصحاب المصلحة"، أبدت الجمهورية التشيكية مؤخرا استعدادها لعقد اجتماع بشأن هذه المسألة شريطة اشتراك عدد كاف من البلدان. ولم يعد أي تقرير مرحلي بشأن مسألة التفويض وإلغاء القيود الإدارية لعدم مبادرة أي بلد حتى الآن إلى الأخذ بزمام المبادرة في ذلك الأمر. وما برحت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة تواصل الجهود التماسا لبلد يستضيف اجتماعا في هذا الصدد.

أولا - العولمة

٢ - يستند هذا الفرع المتعلق بالعولمة (انظر E/CN.3/1997/2، الفرع الثالث، واو) إلى ورقة عنوانها "مبادرة هيئة الإحصاء الكندية المتعلقة بالعولمة"، أعدها السيد ج. ماكمشان والسيد ج. رايتن من هيئة الإحصاء الكندية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

ألف - مقدمة

٣ - يقصد بمصطلح "العولمة" في هذا المقام أي عملية تلتمس فيها المؤسسات التجارية، بشكل مستمر، أفضل المواقع لعملياتها أو لأجزاء من تلك العمليات، بغض النظر عما إذا كانت المواقع المختارة توجد في البلد نفسه أو في بلدان مختلفة، وتكون فيها على استعداد لتغيير المواقع ولو على المدى القصير، مسايرة للتغيرات في الأسعار النسبية.

٤ - كما أن التحدي الإحصائي الذي تنطوي عليه "العولمة" يقتضي ضمنا القيام، بشكل منهاجي، بتتبع الكيفية التي تتلاحم بها جميع أجزاء مشروع تجاري حتى وإن كانت متفرقة في بلدان مختلفة، وكفالة إيلاء الاعتبار الواجب، لدى إجراء المقارنات بين المشاريع المعولمة وغير المعولمة، لتدفقات البضائع والخدمات ورأس المال فيما بين المؤسسات التجارية عبر الحدود.

٥ - وكان الغرض من مبادرة هيئة الإحصاء الكندية المتعلقة بالعولمة هو التصدي لذلك التحدي، بدءا بالمعلومات اللازمة لفهم الكيفية التي تتلاحم بها مختلف أجزاء شركة ما؛ وتحديد أجزائها الموجودة في كندا؛ واستنتاج السلوك المتصل بحالتها؛ وربط أداء الشركة بشكلها التنظيمي الجديد.

٦ - ويعرض هذا الفرع تجربة هيئة الإحصاء الكندية في هذا المجال: أي ما قامت بعمله حتى الآن من أجل التصدي للتحدي وما ينقصها عمله[1]، وفيما يلي نقاط المناقشة:

(أ) إذا اتفقنا على الوصف العام للعملية، فهل نحن نتفق أيضا على ما ينقص مجموعات البيانات لدينا لإصدار إحصائيات مفيدة بشأن تلك العملية؟

(ب) ما هي الاقتراحات التي يمكن طرحها من أجل وضع برنامج طويل الأجل للعمل الإحصائي المتعلق بالعولمة، مع التسليم بأن هناك حواجز قانونية وتقنية تعترض هذا السبيل؟

(ج) ما هو الدور الذي تستطيع المنظمات الدولية أن تؤديه في تجميع المعلومات المستقاة من ولايات سياسية مختلفة؟

باء - الاتجاهات الراهنة

٧ - اتسع انتشار عملية العولمة خلال العقدين الماضيين. فقد وزعت الشركات أنشطتها التي تشكل جزءا من عملياتها الإنتاجية على بلدان عديدة وعملت على تكاملها عالميا. وفي سبيل تحقيق ذلك التمست الموقع الذي يمكن فيه تنفيذ كل جزء من الانتاج بأقصى قدر من الكفاءة، وهي على استعداد لتغيير المواقع بمجرد ظهور امكانية تحسين الكفاءة بالانتقال إلى مكان آخر.

٨ - ولنأخذ كمثال شركة مملوكة لكندا في عالم ما قبل العولمة. سنجد أن الأنشطة التنظيمية اللازمة لإدارة الشركة يضطلع بها في كندا. ولنفترض أنها شركة صناعية يوجد مصنعها أيضا في كندا، ويوجد مركز التوزيع في كندا وكذلك أسطول للشاحنات مملوك للشركة مهمته نقل منتجات وبضائع الشركة إلى السوق.

٩ - ولنتناول الآن الأمثلة التالية على التغيرات الممكن حدوثها في ظل العولمة. فلنفترض أن شركة قابضة مقرها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قامت بشراء الشركة الكندية وأن المكتب الرئيسي نُقل إلى المملكة المتحدة هو وجميع الأنشطة الإدارية التي كان يضطلع بها فيه بحيث يصبح على مقربة من الملاك الجدد. وفي حين تستمر مزاولة النشاط التصنيعي في المصنع نفسه في كندا لأسباب تتصل بتوافر المواد الخام والقوة العاملة الماهرة، فإنه تسليما بضرورة تحسين سبل إمداد سوق أمريكا الشمالية قاطبة بالمنتجات المصنعة في المصنع ينقل مركز التوزيع إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يصبح أقرب إلى السوقين الأمريكية والمكسيكية. ويظل المركز تحت الإدارة والملكية الكندية ولكنه يسجل في الولايات المتحدة. أما أسطول الشاحنات فتظل ملكيته وموقعه في كندا بما أنه ينقل المنتجات إلى جميع أنحاء أمريكا الشمالية.

جيم - الأسباب التي أفضت إلى الحالة الجديدة

١٠ - عندما تعمل الشركات في إطار شبكات إنتاج تمتد لتشمل عددا من البلدان، فإنها تقرر تحديد مواقع مختلف الوظائف التي تشكل جزءا من عمليتها الإنتاجية آخذة في الاعتبار العوامل التي يمكن أن تجعل من تلك المواقع أنسب مكان لأداء هذه الوظائف بأقصى قدر من الكفاءة. وهكذا فإن أنشطة التصنيع، والتوزيع، والنقل بالشاحنات، وأنشطة المكتب الرئيسي للشركة، التي كانت فيما سبق تقع جميعا في مكان واحد تتفرق في نهاية المطاف في بلدان مختلفة.

١١ - وقد أتاحت تطورات عديدة جارية للشركات إمكانية العمل بهذه الطريقة، ومن ذلك:

(أ) التخفيضات في الحواجز التجارية والاستثمارية، حيث يمكن للشركات أن تتخذ أفضل القرارات الاقتصادية بشأن مكان وكيفية التشغيل دون أن تضع في اعتبارها الحواجز السياسية المعوقة للتجارة والاستثمار؛

(ب) التغيرات التي تطرأ على تكنولوجيات النقل والاتصالات المتغيرة حيث تؤدي التحسينات في مجالي النقل والاتصالات إلى تقليص المسافات وتخفيض تكاليف النقل بين الأجزاء المكونة لأي شبكة إنتاج؛

(ج) التصنيع السريع لبعض البلدان النامية، حيث تستطيع البلدان النامية الآن النهوض بأعباء مرافق إنتاجية متطورة ولا تزال اليد العاملة فيها رخيصة نسبيا.

دال - ما هي المعلومات التي قد تريد الحكومات وقطاع الأعمال الحصول عليها؟

١٢ - تترتب على عولمة النشاط الاقتصادي آثار على كل من الشركات التي تشملها هذه العملية وحكومات البلدان التي تقع فيها أجزاء من هذه الشركات المعولمة. وعلى سبيل المثال، كان معنى العولمة أن الشركات الكندية أصبحت تواجه منافسة متزايدة في الأسواق الداخلية والخارجية على السواء من شركات تقع في بلدان أخرى. ومن زاوية الحكومة كان معنى العولمة أن السياسات الصناعية والتجارية أصبحت مترابطة بشكل متزايد وأن آثارها أصبحت أصعب في قياسها وتوقعها. وبناء على ذلك فإن احتفاظ السياسات العامة التقليدية بفعاليتها في تحقيق الأهداف الوطنية أصبح يتطلب قدرا هائلا من المعلومات لرصد آثارها.

١٣ - ولا يقتصر طلب المزيد من المعلومات على الحكومات. فإذا أرادت الشركات التجارية أن تقارن أداءها مع أداء غيرها من الشركات العاملة في نفس الميدان، فإنها تحتاج الى معرفة كيف يمكن مقارنة نمو وربحية شركة محلية صِرف من حيث الملكية والنشاط مع شركة تقوم بما يلي:

(أ) تستورد مدخلات من أجل عملياتها الإنتاجية وتصدر منتجاتها؛

(ب) لها شركة أم أو شركة فرعية أجنبية؛

(ج) لها شركة أم أو شركة فرعية أجنبية وتقوم بنشاط تجاري داخل أسرة الشركات هذه، بمعنى أنها تعمل كجزء من شبكة إنتاج متكاملة عالمية.

١٤ - وقد يرى كل من قطاع الأعمال التجارية والحكومات، في سبيل اتخاذ قرارات رشيدة، مراعاة ما يلي:

(أ) الصلات بين التجارة والاستثمار الأجنبي. وقد يكون أحدهما بدلا للآخر مثلما هو الحال بالنسبة لشركة كانت تنتج فيما سبق سلعة أو خدمة في بلدها الأصلي وتصدر جزءا من ناتجها وأصبحت الآن توظف استثمارات لإقامة شركة منتجة في الخارج؛ وكبديل لذلك، قد يكون أحدهما مكملا للآخر - كشركة توظف استثمارات لإقامة منشأة للتوزيع بالجملة أو لتقديم خدمات في سوق أجنبية لتحسين تسويق المنتج الذي يتم إنتاجه في الداخل؛

(ب) آثار الاتجار بالسلع على الاتجار بالخدمات. وعلى سبيل المثال، هل الحاجة الى توصيل منتج مادي إلى سوق أجنبية تنطوي على توفير خدمات النقل أو التأمين، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يتم الحصول على هذه الخدمات من الغير أم كجزء من شبكة الإنتاج العالمية للشركة؟

(ج) هل تقوم الشركات الأكثر نجاحا بعملية تكاملية رأسية لأنشطتها أم أنها تنوعها أفقيا؟

(د) هل يوجد تركيز للأنشطة الأجنبية في عدد صغير نسبيا من الشركات أم أنها منتشرة عبر الشركات حسب الصناعة والموقع والحجم؟

١٥ - وتتواصل قائمة المسائل التي تتطلب معلومات على النحو التالي:

(أ) ما هو حجم الصناعة المعولمة بالنسبة الى حجم الصناعة المحلية؟ ويمكن الاستدلال من هذه العلاقة على مدى استجابة الصناعة للتدابير المحلية؛

(ب) هل يرتبط الإنتاج المعولم بتوفير وظائف تتساوى من حيث ارتفاع درجة الجودة والاستقرار مع الوظائف التي توفرها الصناعة المحلية؟

(ج) هل الجزء المحلي من عملية الإنتاج له قيمة مضافة منخفضة أم عالية؟ وما هي العواقب بالنسبة لمهارات اليد العاملة المطلوبة؟

(د) هل ترتبط العولمة بتحقق فوائد مباشرة إيجابية للاقتصاد المحلي من قبيل انتشار التكنولوجيا العالية؟

١٦ - وكان الأسلوب التقليدي لطلب المعلومات من قطاع الأعمال التجارية عن كيفية تنظيمها وعما تقوم به يتضمن بديلين. وباستخدام المثل المذكور أعلاه، يمكن للمقار الرئيسية أن تقدم معلومات عن أنشطة الصناعة والتوزيع والشحن في عملياتها؛ وكبديل لذلك، يمكن إجراء مسح مستقل لكل جزء من الأجزاء التي تتكون منها الشركة (المقر الرئيسي، والمصنع القائم بالانتاج، ومركز التوزيع ومكتب الشحن) إذا كان هذا هو الأسلوب الذي يمكن للشركة أن تقدم به المعلومات المطلوبة على أدق نحو. وفي كلتا الحالتين، يمكن أن يوصف هيكل الشركة، وعلاقات الملكية بين مختلف أجزاء الشركة والبيانات المتعلقة بكل جزء من أجزاء الشركة، بشكل مناسب. وتشتمل البيانات المقدمة على بيانات الإنتاج (العائدات والنفقات)؛ والعمالة الإجمالية والأجور والمرتبات؛ والمنتجات المصنوعة؛ والصادرات والواردات؛ والبيانات المتعلقة بالمقر الرئيسي، بما في ذلك وجوده وأنشطته إن وجدت.

١٧ - ومن أجل وصف ما الذي يحدث عندما تجري عولمة مشروع ما، فإن المعلومات المطلوبة لا يمكن أن تقتصر على البيانات التقليدية. وإذا كان المطلوب فهم ما الذي يقوم به المشروع ويستهلكه ويبيعه، فيتعين تتبع مختلف مكوناته بصرف النظر عن مواقعها وصلتها ببعضها البعض، كما هي بالفعل في العالم الواقعي. ويؤدي عدم القيام بذلك الى تجريد مكونات مشروع من أي سبب اقتصادي واضح لتشغيلها، ناهيك عن القيام بذلك بنجاح.

١٨ - ويبين الجدول ١ البيانات المطلوبة لتقديم وصف كامل لمشروع عالمي باستخدام المثل المذكور أعلاه.

هاء - مبادرة هيئة الإحصاء الكندية

١٩ - صُممت مبادرة العولمة لملء الخانات الرئيسية (الحروف الداكنة) في الجدول ١، باستخدام المعلومات المتاحة (انظر الجدول ٢).

٢٠ - وكان الهدف هو وصف السلوك والعلاقات الاقتصادية على مستوى الشركة. وكانت المعلومات المطلوبة هي بيانات على المستوى الجزئي بشأن أنشطة الشركات، وليست بيانات عن الصناعة أو أنواع أخرى من البيانات التجميعية. واشتملت البيانات المطلوبة على كل أنشطة الشركات عبر الحدود بما في ذلك التجارة في السلع والخدمات؛ والاستثمار الصادر والوارد؛ وبيان علاقة الشركات العاملة في هذا النشاط، من قبيل وجود شركات تابعة تعمل كجزء من شبكة إنتاج عالمية، أو ممارسة النشاط عن طريق إجراء صفقات حرة. وتطلب الأمر استكمال هذه المعلومات ببعض الخصائص مثل نوع النشاط الاقتصادي والبلد الذي يمارس الرقابة.

٢١ - وتسنى الحصول على معلومات عن تلك الأنشطة وعلاقتها ببعضها البعض داخل إطار مشروع واحد متعدد الجنسيات إما من خلال دراسة استقصائية موسعة أو بأسلوب أكثر فعالية عن طريق الربط بين كل شركة وبياناتها الجزئية المستمدة من دراسات استقصائية مختلفة تم إجراؤها أو بيانات إدارية جمعتها هيئة الإحصاء الكندية. ووقع الاختيار على الأسلوب الثاني وشملت المعلومات التي تتصل بكل شركة من الشركات على ما يلي:

تجارة السلع

الصادرات حسب البلد والسلعة والمقاطعة

الواردات حسب البلد والسلعة والمقاطعة

الصادرات والواردات حسب مرحلة الإنتاج (هل أنتجت السلعة لمزيد من التجهيز أم كسلع نهائية)

الجدول ١ - طلب بيانات من الوكالة الإحصائية

البلد الموقع	نشاط الشركة الصناعية[ب]	نشاط الشركة الشاحنة[ب]	نشاط الشركة الموزعة[ج]	مبيعات وصادرات السلع[د]	مبيعات وصادرات الخدمات[د]	الواردات من السلع[د]	الواردات من الخدمات[د]	نشاط المكتب الرئيسي[هـ]
	تقليدي	تقليدي	جديد	تقليدي	تقليدي	تقليدي	جديد	جديد
كندا	من المصنع القائم بالتصنيع الكائن في كندا	من الشركة الشاحنة الكائنة في كندا	تحتاج كندا الى هيكل الشركة بالكامل وتحتاج الى بيانات من المكتب القادوي في الولايات المتحدة الأمريكية	من المصنع القائم في كندا	بيانات بشأن خدمات النقل التي توفرها الشركة الشاحنة	من المصنع القائم في كندا	تحتاج كندا الى خدمات المقر الرئيسي لشركتي التصنيع والشحن	تحتاج كندا الى تحديد المقر الرئيسي في المملكة المتحدة وبيانات عن نشاطه على النحو المبلغ للمملكة المتحدة
	جديد	جديد	تقليدي	تقليدي		تقليدي	تقليدي	جديد
الولايات المتحدة الأمريكية	تحتاج الى هذه البيانات من كندا من أجل ربطها بنشاط شركة التوزيع	تحتاج هذه البيانات من كندا من أجل ربطها بنشاط شركة التوزيع	من شركة التوزيع الكائنة في الولايات المتحدة الأمريكية	من شركة التوزيع (الشحنات المتجهة الى كندا والمكسيك هي عبارة عن صادرات)		من شركة التوزيع (شحنات واردة من المصنع القائم في كندا)	تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية الى تقديم خدمات المقر الرئيسي الى شركة التوزيع	تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية الى تحديد المقر الرئيسي في المملكة المتحدة وبيانات عن نشاطه على النحو المبلغ للمملكة المتحدة
	جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	جديد		تقليدي
المملكة المتحدة	تحتاج الى إقامة صلة بالمقر الرئيسي. وتحتاج الى بيانات من كندا لربطها بنشاط المقر الرئيسي	تحتاج الى إقامة صلة بالمقر الرئيسي. تحتاج الى بيانات من كندا لربطها بنشاط المقر الرئيسي	تحتاج الى إقامة صلة بالمقر الرئيسي. وتحتاج الى بيانات من الولايات المتحدة الأمريكية لربطها بنشاط المقر الرئيسي	تحتاج بيانات من كندا لربطها بنشاط المقر الرئيسي	تحتاج بيانات عن خدمات المقر الرئيسي لتوفيرها لأجزاء أخرى من الشركة	تحتاج بيانات من كندا لربطها بنشاط المقر الرئيسي		من المقر الرئيسي الكائن في المملكة المتحدة

المصدر: هيئة الاحصاء الكندية.

ملحوظة: الخانات الرئيسية مطبوعة بالحروف الداكنة.

(أ) بتكلفة زائد هامش.
(ب) مع تقدير قيمة متسقة.
(ج) مع تقدير قيمة متسقة للسلع المشتراة.
(د) بقيمة سوقية عادلة.
(هـ) في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية، تعتبر المقار الرئيسية فئة منفصلة وليس بالضرورة وحدة معاونة.

تجارة الخدمات
الصادرات حسب البلد وفئة الخدمة
الواردات حسب البلد وفئة الخدمة
البيانات متاحة على أساس مخصص

العلاقة بين الشركة الأم والشركة الفرعية
الاستثمار الكندي المباشر في الخارج: القيمة والوجهة الجغرافية (مع الإشارة الى أن الشركة هي شركة كندية أم لشركة فرعية أجنبية)
البلد الممارس للرقابة (مع الإشارة الى أن الشركة هي فرع لشركة أم أجنبية)

نشاط الشركة الأم - الشركة الفرعية
تبعية المشاريع التجارية للصادرات والواردات السلعية
تبعية المشاريع التجارية لصادرات وواردات الخدمات

الصناعة
رمز النشاط الصناعي

الموقع الجغرافي
المنطقة الجغرافية لتجارة صادرات وواردات السلع والخدمات
تحديد الموقع الإقليمي للشركة التجارية داخل كندا (المقر الرئيسي و/أو العمليات داخل كل مقاطعة)

البيانات المتعلقة بالنشاط والأداء
بيان الإيرادات وكشف الميزانية، والنسب المالية، والبحث والتطوير

٢٢ - وأعدت من تلك المعلومات قاعدة بيانات تغطي السنوات من ١٩٩٠ الى ١٩٩٤، وتتضمن بيانات تجارية تمتد حتى ١٩٩٥. وهي تشمل مجموعة الشركات المسجلة في الاقتصاد الكندي. وتوجد بشأن الشركات الأكبر (حوالي ٣٥ ٠٠٠ شركة) معلومات غزيرة عن بيانات الدخل وكشوف الميزانية. وهي تكاد أن تشمل جميع الشركات المستوردة والمصدرة والشركات الخاضعة للإشراف الأجنبي. وتغطية النشاط الدولي في تجارة الخدمات ليس كاملا بالقدر نفسه نظرا لأن بعض هذه البيانات تم تجميعها كبيانات على المستوى الجزئي من الشركات، وبعضها الآخر كبيانات عن الأنشطة من مصادر أخرى. وبالتالي، لا يمكن ربط سوى مجموعة فرعية ببياناتها المتعلقة بالتجارة في الخدمات.

٢٣ - والجزء المتبقي من الملف مؤلف في غالبيته من الشركات التي لا تشارك في أنشطة عبر الحدود. وفيما يتعلق بتلك الشركات، فإن المعلومات المتاحة تتألف من رمز النشاط الصناعي، والموقع الإقليمي ومعلومات مالية موجزة.

واو - ما هي المعلومات الناقصة

٢٤ - يبين الجدول ٢ البيانات المتاحة من قاعدة البيانات المتعلقة بالعولمة (بالحروف الداكنة) أو البيانات المتاحة جزئيا (بالحروف المخطوطة). وقد تم تجميع البيانات المتعلقة بالأنشطة من شركات التصنيع أو الشحن. ومن المعروف أنها تنتمي الى أسرة الشركات نفسها، وأن شركتها الأم توجد في المملكة المتحدة وأن الشركة التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة هي شركة فرعية لإحدى الشركات الكندية. وقد أعطي ترميز صناعي تقريبي يعطي فكرة جيدة عن أن الشركة الموجودة في الولايات المتحدة تعمل في مجال التوزيع. غير أنه لا توجد بيانات متاحة عن حجم تجارة المنشأة - أي النشاط الاقتصادي لمنشأة فرعية في بلد آخر - وكذلك لا تتوفر بيانات عن المقر الرئيسي.

٢٥ - وتكشف المقارنة ببيانات فترة ما قبل العولمة أن الشركة نشرت عملياتها في عدة بلدان. وقد بقيت أجزاء من نشاطها داخل كندا ولكن يجري القيام بأنواع معينة من النشاط في أماكن أخرى. وفي حين أن البيانات المتعلقة بنشاط جميع أجزاء الشركة كانت متاحة في فترة ما قبل العولمة، فإن البيانات المتعلقة بتجارة المنشأة والمعلومات المتعلقة بأنشطة المقر الرئيسي ناقصة في الوقت الحالي.

٢٦ - ونحن نعرف ما إذا كانت صفقات التصدير والاستيراد للشركة الصناعية تتم مع شركات مرتبطة بها، ونعرف قيمة الصادرات والواردات وما هي السلع الأساسية التي تتم التجارة فيها. كذلك نحن نعرف ما إذا كانت الصادرات والواردات تتألف من سلع تامة الصنع أو سلع في مرحلة متوسطة من التصنيع. وبناء على ذلك، يمكننا استخلاص نتائج بشأن دور الشركة الصناعية في العملية الانتاجية المتكاملة الأكبر. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون هناك دلائل على أن الشركة الصناعية تستورد المواد الخام أو السلع شبه المصنّعة وتنتج سلعا تامة الصنع، وهو نشاط ذو قيمة مضافة عالية ونشاط قد يستلزم عاملين ذوي مهارة عالية. ومن ناحية أخرى، قد نكتشف أن الشركة الكندية تعمل في مرحلة مبكرة من التصنيع وأنها غير مسؤولة عن منتجات المرحلة الإنتاجية النهائية ذات القيمة المضافة العالية. وإذا لم تكن الأنشطة التجارية للشركة الصناعية الكندية جارية مع شركة مرتبطة بها، فسوف نعرف أنها تتنافس في السوق.

٢٧ - وفي عالم ما قبل العولمة، كانت الاحتياجات من المعلومات أقل تعقيدا وكانت تلبيتها أسهل. وعلى الرغم من أن الواردات والصادرات كانت محسوبة، فلم تكن هناك حاجة لتفسير هذه البيانات من حيث دورها المحتمل في مختلف مراحل العملية الانتاجية.

٢٨ - وفيما يتعلق بتجارة الخدمات فيما بعد العولمة، فنحن نعرف ما إذا كان توفير خدمة الشحن على الصعيد الدولي تقدم لشركة مرتبطة أو لشركة غير مرتبطة. ومع ذلك، فنحن غير قادرين على تسجيل ما يقدمه المقر الرئيسي من خدمات إلى الشركات الصناعية وشركات الشحن. فإذا لم نتوصل إلى معرفة استخدامها، مثلا، للخدمات المحاسبية التي يوفرها المقر الرئيسي، فلن تكون لدينا صورة حقيقية عن مصروفات العمليات الكندية، ولن نرى جميع التفاعلات بين مختلف أجزاء الشركة.

الجدول ٢ - ما هي البيانات الموجودة لدى كندا الآن، استنادا الى الصلة الجزئية بين البيانات والصلة المتبادلة

البلد الموقع	نشاط الشركة الصناعية[ب]	نشاط الشركة الشاحنة[ب]	نشاط الشركة الموزعة[ج]	مبيعات وصادرات السلع[د]	مبيعات وصادرات الخدمات[د]	الواردات من السلع[د]	الواردات من الخدمات[د]	نشاط المكتب الرئيسي[هـ]
	تقليدي	تقليدي	جديد	تقليدي	تقليدي	تقليدي	جديد	جديد
كندا	من المصنع القائم في كندا	من الشركة الشاحنة الكائنة في كندا	تحتاج كندا الى هيكل الشركة بالكامل تحتاج الى بيانات من المكتب القادوني في الولايات المتحدة الأمريكية	من المصنع القائم في كندا	بيانات بشأن خدمات النقل توفرها الشركة الشاحنة	من المصنع الكائن في كندا	تحتاج كندا الى خدمات المقر الرئيسي لشركتي التصنيع والشحن	تحتاج كندا الى تحديد المقر الرئيسي في المملكة المتحدة وبيانات عن نشاطه على النحو المبلغ للمملكة المتحدة
	جديد	جديد	تقليدي	تقليدي		تقليدي	تقليدي	جديد
الولايات المتحدة الأمريكية	تحتاج الى هذه البيانات من كندا لربطها بنشاط شركة التوزيع	تحتاج الى هذه البيانات من كندا لربطها بنشاط شركة التوزيع	من شركة التوزيع الكائنة في الولايات المتحدة الأمريكية	من شركة التوزيع (الشحنات الى كندا والمكسيك عبارة عن صادرات)		من شركة التوزيع (الشحنات الواردة من المصنع في كندا)	تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية الى خدمات المقر الرئيسي المقدمة لشركة التوزيع	تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية الى تحديد المقر الرئيسي في المملكة المتحدة وبيانات عن نشاطه على النحو المبلغ للمملكة المتحدة
	جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	جديد		تقليدي
المملكة المتحدة	تحتاج الى إقامة صلة بالمقر الرئيسي. وتحتاج الى بيانات من كندا لربطها بنشاط المقر الرئيسي	تحتاج الى إقامة صلة بالمقر الرئيسي. وتحتاج الى بيانات من كندا لربطها بنشاط المقر الرئيسي	تحتاج الى إقامة صلة بالمقر الرئيسي. وتحتاج الى بيانات من الولايات المتحدة الأمريكية لربطها بنشاط المقر الرئيسي	تحتاج الى بيانات من كندا لربطها بنشاط المقر الرئيسي	تحتاج بيانات عن خدمات المقر الرئيسي لتوفيرها لأجزاء أخرى من الشركة	تحتاج الى بيانات من كندا لربطها بنشاط المقر الرئيسي		من المقر الرئيسي الكائن في المملكة المتحدة

المصدر: هيئة الاحصاء الكندية.

ملحوظة: الخانات المطبوعة بالحروف الداكنة تدل على بيانات متوفرة حاليا؛ والخانات المطبوعة بالحروف المخطوطة تدل على بيانات متوفرة جزئيا.

(أ) بتكلفة زائد هامش.
(ب) مع تقدير قيمة متسقة.
(ج) مع تقدير قيمة متسقة للسلع المشتراة.
(د) بقيمة سوقية عادلة.
(هـ) في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية، تعتبر المقار الرئيسية فئة منفصلة وليس بالضرورة وحدة معاونة.

٢٩ - وفي عالم ما قبل العولمة، لم نكن نسعى إلى الحصول على معلومات عن توفير خدمات الشحن من فرع لشركة إلى فرع آخر، في حين أن ذلك أصبح جزءا رئيسيا من شبكة الانتاج العالمية في البيئة الجديدة. ولم نتوصل سواء في البيئة القديمة أو في البيئة الجديدة إلى معرفة الخدمات التي يوفرها المقر الرئيسي.

٣٠ - وهذه الفروق في الحالتين "ما قبل" و "ما بعد" تستهدف الشركة. وعلى المستوى الأكثر إجمالا، ينبغي أن تكون السياسة على علم بالآثار المترتبة في الاقتصاد المحلي. ولنفترض أن القيمة الإجمالية لانتاج الشركة لم تتغير فيما قبل وفيما بعد. كانت كندا فيما سبق موقع الانتاج لكل القيمة المضافة المرتبطة بالانتاج الإجمالي. ومع ذلك فإن كندا لا تحتفظ بعد العولمة سوى بجزء من القيمة المضافة الإجمالية. وهناك نسب أخرى مثيرة للاهتمام سوف تتغير نتيجة لذلك، سواء من حيث القيمة الإجمالية أو الفردية. وعلى سبيل المثال، سوف تتغير نسبة القيمة المضافة إلى القيمة الإجمالية للانتاج، وكذلك قد تتغير مقاييس الإنتاجية.

٣١ - وثمة جوانب هامة أخرى للعولمة غير موجودة في قاعدة البيانات وبالتالي تفرض حدودا للتحليلات التي يمكن أن تجرى لها. وهيئة الإحصاء الكندية لا تجمع بيانات شاملة بشأن المصادر الجغرافية للتمويل على أساس كل شركة على حدة وهي لا تملك معلومات كافية لاستكشاف كيفية وصول الشركات المعولمة إلى رأس المال على أساس عالمي.

٣٢ - وتتعلق إحدى المسائل التي تهم السياسة بشكل خاص بالابتكار وانتشار التكنولوجيا. فمن ناحية، يُعتقد أن العولمة تشجع على الابتكار وسرعة انتشار التكنولوجيا، في حين أنه يعتقد من ناحية أخرى أن الحاجة إلى الابتكار والأخذ بتكنولوجيات جديدة هي القوة الدافعة وراء العولمة. ولا يمكن اختبار هذين المذهبين المتعارضين إلا عندما تتضمن قاعدة البيانات التفاصيل المذكورة أعلاه عن نشاط الشركات.

زاي - الاستنتاج

٣٣ - في هذه المرحلة، توجد قاعدة بيانات تتضمن المتغيرات المتصلة الواردة في الفقرة ٢٢ أعلاه. وسوف تُستخدم قاعدة البيانات هذه لاختبار قائمة من الافتراضات والاعتقادات الشائعة حول الأسلوب الذي تؤثر به الشركات المعولمة على العوامل المؤدية إلى العولمة بالإضافة إلى تحديد ما إذا كانت الشركات المعولمة مختلفة من الناحية الكيفية عن مجموعة الشركات المحلية. غير أن هذه الدراسات لم تكتمل بعد. وتود هيئة الإحصاء الكندية حاليا جذب اهتمام الآخرين وأن تركز على المسألة الطويلة الأجل المتمثلة في كيفية الوصول إلى البيانات الناقصة.

ثانيا - اقتصاديات الأصول غير المادية

٣٤ - يستند هذا الفصل المتعلق باقتصاديات الأصول غير المادية (انظر E/CN.3/1997/2، الفصل الثالث - لام) إلى ورقة معنونة "كيف ينبغي للإحصائيات الاقتصادية أن تستجيب لتكنولوجيا المعلومات"، التي أعدها السيد هنري نيوبورغر من مكتب الإحصاءات الوطنية التابع للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[ب].

ألف - مقدمة

٣٥ - هناك شعور واسع الانتشار بأن تكنولوجيا المعلومات غيرت طبيعة الاقتصاد على نحو يجعل الأدوات التقليدية للتحليل غير فعالة. وعلى سبيل المثال، لاحظت مقالة نُشرت مؤخرا في صحيفة فايننشيال تايمز ما يلي:

"هناك مصدر ثان للانحراف النزولي، أكده السيد آلان غرينسبان، رئيس مصرف الاحتياطي الفيدرالي، في شهادة أمام الكونغرس، يعكس عدم مسايرة الاحصائيين للهيكل المتغير للاقتصاد - الاحلال التدريجي للأصول غير المادية محل الناتج المادي. وحسب المصطلح عليه، فإن مصنعا للصلب يُعامل كاستثمار رأسمالي ويضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي. غير أن نفقات الشركات على البرامجيات الحاسوبية تعامل كتكلفة إنتاجية ولا تظهر كجزء من الناتج النهائي للاقتصاد"[ج].

٣٦ - والهدف من هذا الفرع هو ترجمة هذا القلق إلى مشاكل يمكن تحديدها وتقديم حلول ممكنة لها، حيث سيذهب إلى أن هناك مجموعة من المشاكل سيؤدي تجمعها إلى الشعور بالعجز أو إلى الرغبة في الاستجابات المتطرفة. ومن الطبيعي أن الانطلاق من شعور غامض بالقلق لن يؤدي إلى برنامج عمل مفيد. وهذه محاولة لتحديد المسائل بشكل أوضح عسى أن يتسنى تحديد حلول. ويقسم هذا الفصل الشواغل ذات الصلة إلى أربع مجموعات:

(أ) أصبح تكوين الحسابات أكثر صعوبة نظرا لأن الكثير من النشاط جديد ومن الصعب جدا قياسه؛

(ب) زادت صعوبة المشاكل المفاهيمية المتصلة بالحسابات. وتوجد مشكلتان بالذات:

'١' تعريف رأس المال غير المادي وعلاقته بالاستثمار، وهي المشاكل المعروفة جيدا فيما يتعلق بالبحث والتطوير ورأس المال البشري؛

'٢' قياس تغيير الجودة:

(ج) وأخيرا، هناك مشاكل تتعلق بربط الحسابات بالشواغل العامة والشواغل في مجال السياسة.

٣٧ - والموجود أمامنا هو خليط من بعض المشاكل الجديدة حقا، وانبعاث بعض المشاكل المألوفة وإن كانت صعبة في شكل مختلف قليلا وظهور بعض القضايا التي كانت في حالة سكون لبعض الوقت. إن إحراز تقدم يتطلب فصل القضايا لكي يمكن معالجة المشاكل الجديدة وتوضيح المشاكل القديمة. ومن غير المحتمل أن يؤدي الاكتفاء بإعادة التطرق في محفل مختلف لمشاكل نُظر فيها مؤخرا في سياق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ إلى تحقيق تقدم. وبالتالي سيُخصص جزء كبير من هذا الفرع للقضيتين الأولى والأخيرة من القضايا الأربع المذكورة أعلاه.

٣٨ - ويرتكز هذا الفرع بدرجة كبيرة على الانقسام في الرأي القائم بين أولئك الذين يستخدمون الحسابات القومية كمقياس للرفاه وأولئك الذين يستخدمونها لقياس القدرة. وعلى الرغم من أن كثيرين من المحاسبين الوطنيين لا يؤيدون الرأي القائل بأن الحسابات القومية تعتبر مقياسا للرفاه، فإن جزءا كبيرا من القلق الذي تسببت فيه تكنولوجيا المعلومات ناجم عن اعتقاد المستخدمين بأنها كذلك بالفعل. وعلى سبيل المثال فإن مقترحات كارتر وبوستنر[٣] ترتكز إلى حد كبير على النظر إلى الحسابات القومية كمقياس للرفاه. وتتناول المقالة المذكورة أعلاه التي كتبها مايكل بروسي[٤] الشواغل النمطية لصانعي السياسة والمحللين فيما يتعلق بالقدرة. وعلى الرغم من أن الحسابات القومية يمكن أن توفر المادة اللازمة لقياس الرفاه أو القدرة، فإن توفير مثل هذه المقاييس ليس وظيفة الحسابات الأساسية. وما يذهب إليه هذا الفرع هو أن جزءا كبيرا من القلق السائد حاليا ناجم إما عن الاعتقاد بأنه ينبغي للحسابات أن تقوم بأشياء لم تصمم للقيام بها أو عن شعور له ما يبرره بأنه من الأصعب الحفاظ على فائدة الاحصائيات الاقتصادية في فترة تتسم بالتغير السريع. ومع ذلك فلا يبرر أي من الاعتقادين إجراء تغيير جذري في نظم الحسابات القومية. والمطلوب هو نهج يتألف من ثلاثة عناصر وينطوي على جمع أكثر ما يمكن من البيانات ذات الصلة، واستعراض الصلات بين الحسابات الاقتصادية وقضايا السياسة العامة وإعادة تأكيد دور الحسابات الاقتصادية وحدودها.

٣٩ - وينقسم هذا الفرع إلى ستة أقسام فرعية (ألف حتى هاء)، وتشمل المادة التمهيدية؛ وتعريف المصطلحات التي تتناولها المناقشة؛ والصناعة والإنتاج؛ وكيفية تعزيز الصلات بين الحسابات القومية وقضايا السياسة العامة والشاغل العام؛ وكيف يمكن للتكنولوجيا أن تغيّر عملية جمع البيانات وطبيعة السياسة العامة نفسها؛ والاستنتاجات والتوصيات.

باء - ما هي الآثار المترتبة على تكنولوجيا المعلومات؟

٤٠ - لا شك أن طبيعة اقتصادنا آخذة في التغير بفعل التقنيات الجديدة للاتصالات والمعلومات وغيرها من التقنيات. ورغم أن هذه التغيرات ربما لا تكون أكبر من تلك التي واكبت ظهور السكك الحديدية أو السيارة أو الكهرباء، فإنه يمكن القول إنها أهم ما وقع تغيرات منذ وضع نظامنا الحالي للإحصاءات الاقتصادية. وكما غيّر ظهور السكك الحديدية تصورنا للزمان فمن المتوقع أن تغيّر تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع عددا كبيرا من المفاهيم التقليدية.

٤١ - ومبعث القلق الذى يشعر به الأفراد إزاء تأثير تكنولوجيا المعلومات هو زيادة العوامل غير المادية في الاقتصاد. ومصطلح "غير مادي" هو وصف للأشياء. وقدر كبير من الخلط الذي يحيط بالمسائل التي يثيرها ذلك الوصف يتأتى من توهم أن هناك مجموعة من الكيانات المتميزة توصف بأنها غير مادية. ولكن من الأبسط أن ينظر إلى عدم المادية على أنه جانب واحد من مجموعة من المتغيرات. فعندما يتكلم الناس عن زيادة العوامل غير المادية في الاقتصاد فإنهم يتحدثون عن تطورات في الإنتاج الصناعي مثل التطوير السريع للمجهزات الدقيقة لمعالجة المنتجات المتصلة بالمعلومات؛ والمعاملات مثل الاتصالات عبر "الإنترنت"؛ والأصول الإنتاجية مثل برامجيات الحاسوب والبحوث؛ والأصول التجارية مثل براءات الإختراع والإسم التجاري وتنظيم الشركات والموظفين المهرة. ولكن هذه التطورات المختلفة لا تتداخل إلا بصفة جزئية فقط.

٤٢ - ولقد كان هناك على الدوام عنصر غير مادي في جميع أبعاد الاقتصاد تقريبا. ولكن التغير الذي طرأ هو أن العناصر غير المادية قد تزايدت في معظم هذه الأبعاد وتزايد نتيجة لذلك المجال الذي تتداخل فيه الأبعاد المتعددة للعناصر غير المادية. وعملت سرعة ذلك التغيير على تفاقم الصعوبة المزمنة التي يصادفها الإحصائيون في تتبع اقتصاد في حالة تغير مستمر، كما أدت زيادة تعقد الروابط القائمة فيما بين المتعاملين إلى توتر العلاقة بين الإحصاء وشواغل السياسة العامة.

جيم - الصناعة والناتج

١ - التصنيف الصناعي

٤٣ - يعتبر العنصر الوحيد الذي يبدو أن مصطلح غير مادي لا ينطبق عليه بسهولة هو الإنتاج: وبغض النظر عما يُنتج، فإن عملية الإنتاج ذاتها تبدو واضحة بشكل معقول ومحددة تحديدا واضحا. وتنشأ الصعوبات لأن معظم الوحدات المستخدمة لقياس الإنتاج، مثل المنتج أو المدخل، أصعب في القياس وروابطها ليست محددة بشكل جيد وفقا لجدول عملية الإنتاج.

٤٤ - واستجابة لهذه المشكلة وُضع نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية، وهو نظام للتصنيف الصناعي يستند إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. وتحاول الورقة الأخيرة التي أعدها كارتر وبوستنر[ب] أن تتجاوز التصنيف الصناعي إلى ما يسمى "بتطويع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣". ويقترح الاتفاق رقم ١٨ في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية وضع تصنيف صناعي للمعلومات تعامل بموجبه على أنها متميزة عن السلع والخدمات. وسيضم التصنيف أجزاء من صناعات السلع والخدمات القائمة، لا سيما الخدمات. وفيما يلي الخصائص التي حددت كمبرر لهذه الفئة الثالثة:

(أ) تنوع الشكل؛

(ب) عدم وجود اتصال مباشر بين المتعاملين؛

(ج) لا تكمن القيمة في خواص مادية؛

(د) سهولة النسخ؛

(هـ) الملكية محددة من حيث الحقوق وسهولة التوزيع؛

(و) يمكن للموزعين أن يضيفوا قيمة بسهولة.

٤٥ - والظاهر أن الخصائص سالفة الذكر تصدق على منتجات وليس على صناعات. وسند تناول المشكلة عن طريق تطبيق التصنيف الصناعي يقوم على افتراض أن الصلة بين المنتج والصناعة هي مصدر الاهتمام الرئيسي. وينبغي لأي استعراض للخيارات أن يبحث من جديد هذه المسألة وأن ينظر فيما إذا كان ينبغي للتصنيف الصناعي أن يكون له أسبقية على تصنيف السلع مثلا، أو هل لا يزال التمييز التقليدي بين السلع والخدمات أساسيا كما كان من قبل.

٤٦ - وفي إطار نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية، توجد مجموعة من الأنشطة الأخرى التي قد تكون مرشحة للتصنيف في فئة المعلومات. فمن حيث الخصائص التكنولوجية، هناك مجموعة من المنتجات في ميدان التكنولوجيا الأحيائية التي غالبا ما ترتبط بأوجه تقدم تقنية سريعة مماثلة وبخصائص فكرية مشابهة تجعل تعريف الحقوق معقدا. ورغم أن التعريف القانوني لحقوق الملكية في مجال المستحضرات الصيدلية أكثر تفصيلا، فقد أصبح من الصعب بشكل متزايد تحويل ثمار البحوث العلمية إلى سلعة. وقد يكون ثمة مبرر لإدراج أجزاء من الصناعات الطبية والصيدلية ضمن القطاع الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للألعاب الرياضية خصائص متعددة مثل الإنتاج الفني.

٤٧ - ويمكن أن تنطبق حجج مختلفة على أقسام كبيرة من الخدمات العامة. وقد أشار آرو[٣] إلى أن عددا كبيرا من منتجات المعلومات لها خصائص مماثلة للخدمات العامة. وقد جرى الحال على قياس تولي الدول لأمور الدفاع والأمن بتطبيق معايير تقليدية إلى درجة الانحراف. ويمكن النظر إلى الخدمات البيئية من زاوية مماثلة. ورغم أن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ لا يزال يعامل القطاع العام على أنه مستهلك، فإن النص على النقل العيني إلى المستعمل النهائي ينطوي على اعتراف بنفس النقطة. وتستعمل المنتجات بطريقة تتحاشى أي صلة بين المنتج والمستهلك كما أن الموقع غير واضح. ويمكن الزعم بأنه لا توجد صلة إلى حد ما بين توقيت الإنتاج والاستهلاك. ويمكن القول إن توفير الأمن عن طريق القطاع الخاص أنسب ولكنه مماثل تماما إلى حد كبير، أما التأمين فمشهور بأنه لا يتوافق بسهولة مع النظام الحالي. بل أن من الممكن سوق حجج أقوى بالنسبة للتعليم الذي يتميز بعدد كبير من خصائص استعمال صناعات المعلومات ومن المرجح أن يشاطرها على نحو متزايد في خصائصها التقنية.

٤٨ - ويحتاج أي تصنيف صناعي جديد إلى أن يكون دقيقا إلى حد كبير بحيث يبين بوضوح ما هو المقصود بالسلع وبالخدمات وبالمعلومات. ويبدو أنه لم يعد بالإمكان تعريف السلع بخصائصها المادية. وينبغي ألا تضم السلع سوى المنتجات ذات الخصائص الموحدة والتي يمكن التنبؤ بها بقدر معقول. وينبغي أن تضم الخدمات السلع التي يمكن تحديد العقد بين المنتج والمستهلك بشأنها ويمكن إقامة صلة واضحة بينهما. وتشمل المنتجات المتصلة بالمعلومات بقية المنتجات؛ أي أنها معرفة بخصائص سلبية إلى حد ما.

٤٩ - ومن الوظائف الهامة لأي تصنيف صناعي أن يحلل مراحل التنمية الاقتصادية للاقتصادات. وثمة اعتقاد واسع الانتشار بأن تكنولوجيا المعلومات تمثل عاملا في المحافظة على تقدم الدول الصناعية على بلدان العالم الثالث. ورغم أن قدرا كبيرا من تكلفة منتجات مثل السلع الاستهلاكية المعمرة يكمن في العناصر المادية التي يمكن أن تنتج بتكلفة منخفضة في العالم الثالث، فإن قدرا كبيرا من القيمة المضافة يكمن في عناصر التكنولوجيا العالية من المنتج الأصلي وفي خدمات صيانته، مما يبقي الإنتاج قريبا من الأسواق. وحيث أن المحللين يقومون بتتبع التقدم الاقتصادي حسب حصة الصناعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، ستحتاج التصنيفات إلى تقييم هذه التطورات.

٥٠ - ولا بد أن يكون هناك بعض القلق بشأن تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية بهذه السرعة. إذ يبدو أن المرونة التي وفرها نظام الحسابات القومية، باستحداث الحسابات التابعة، تتيح فرصة لتقديم تصنيف بديل. وتؤثر العوامل غير المادية على الصناعات والمنتجات وتتطلب بالتالي إعادة تشكيل جداول المدخل - الناتج التي ستمكن البلدان من تجربة التصنيف الجديد مع المحافظة على إمكانية إجراء مقارنات مع البلدان الأخرى. وسيشار أدناه إلى أن الحسابات التابعة ستكون لازمة على أي حال لأغراض أخرى. وحتى إذا اتضح عند الفحص أن التصنيف الصناعي يحتاج إلى تغيير، فليس من المرجح أن تنتهي القصة عند هذا الحد.

٢ - التجارة والاستثمار

٥١ - يثير الوقت والزمن صعوبات أخرى. فنقدان الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك تعني أنه ليس من اللازم أن يتم الإنتاج والاستهلاك في نفس المكان أو في نفس الوقت. وطالما أن هناك معاملات تجارية يمكن تسجيلها، فسيظل مـن الممكن تجميع الحسابات بالأسعار الجارية بالأساليب المعتادة. فإذا كان كل ما يمكن بيعه على الإنترنت هو فرصة الوصول إلى مجموعة من البيانات أو قراءة لوحة النشرات، إذاً فهذا هو الناتج. ولا يثير هذا صعوبات أكبر من المعاملات في السلع مثل التأمين أو الزهور المعمرة. ففي مثل هذه الحالات، لا تتيح المعاملة سوى إمكانية الحصول على خدمات مستمرة، ولا تمثل إلا نسبة تقريبية غير دقيقة لقيمة ومكان ما جرى الحصول عليه. وهذا النهج مستخدم بالفعل في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ من أجل مجال هام لإنتاج المعلومات وهو البرامجيات الحاسوبية للحساب الخاص. وبالمثل فإن مشاكل الموقع الوطني للإنتاج معروفة تماما بالفعل.

٥٢ - وتتمثل إحدى طرق التصدي لهذه الطائفة من المشاكل في وضع تصنيف للتجارة المنظورة وغير المنظورة على السواء يضاهي التصنيف الصناعي الجديد النابع من نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية. والتصنيف الحالي للتجارة في الخدمات أقل تطورا من معادله في التجارة المنظورة. ويبدو أن الخطوة المنطقية التالية هي إجراء تحليل للتجارة الدولية مماثل لتحليل الإنتاج، يحافظ مثل مُعادله الإنتاجي على شكل الحسابات ولكنه قد لا يتصدى لجميع الشواغل.

٣ - الأسعار والانكماش

٥٣ - أصبح من الصعب أيضا تقسيم التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية إلى تغيرات سعرية وتغيرات حجمية. ولطالما تم التسليم بأن مشاكل تغير الجودة وعدم التجانس هما من مشاكل الانكماش. ويعني الفصل بين الناتج والحصيلة أن شكل المعاملة، حتى في الخدمات التقليدية، قد لا يمت بصلة تذكر إلى قيمة الخدمة سواء للمنتج أو للمستهلك. ويتم حاليا وضع تقنيات للتسعير لاشباع الحاجات سعيا لمعالجة هذه المشكلة. وربما تكون تكنولوجيا المعلومات قد عملت، بزيادتها للسرعة التي تتغير بها المنتجات من حيث الشكل والنوعية، على زيادة الضغوط التي يتعرض لها أي نظام لمؤشرات اشباع الحاجات. وما زالت هذه التقنيات تشهد حتى الآن نجاحا كبيرا في مجال السلع الانتاجية إلا أن نظرية الطلب التبعي - الذي يجب أن يستند إليه تقييم المنتجات الوسيطة - قد تتعرض لبعض الضغوط.

٥٤ - ومن مؤدى تطوير تكنولوجيا المعلومات أن الشركات لكي تحقق الربح فإنها يجب أن تفرض أسعارا للمنتجات على أساس توفرها العام لا على أساس توفر الوحدات الفردية. وهذا يعني أن المبلغ المدفوع لا يمثل على الاطلاق حجم الوحدة المشتراة أو يمثل قيمتها، إلا كقيمة دنيا. فعندما يتم الحصول على ترخيص استخدام التلفزيون أو اقامة اتصال بشبكة انترنيت، لا يفرض على الاستخدام أي تكلفة مباشرة وبالتالي لا يمكن ربط المنتجات التي تسهم في الرعاية بأي معاملة.

دال - الربط بين الإحصاءات الاقتصادية وشواغل السياسة العامة

٥٥ - درجت العادة على الاستناد إلى الحسابات القومية في تحليل السياسة الاقتصادية، ويتوقع أن تساهم هذه الحسابات بصورة متزايدة في معالجة شواغل السياسة العامة الأوسع نطاقا. ويعتبر التضخم والرعاية من الشواغل الرئيسية للسياسة الاقتصادية. وكما حدث في التطورات الأولى للحسابات القومية، ينظر إلى التضخم باعتباره متصلا باستغلال القدرة. ولم يكن القصد من الورقة التي أعدها كينز، على سبيل المثال، وعنوانها "كيف تدفع تكاليف الحرب"، هو البحث عن الموارد اللازمة لخوض الحرب التي اعتبر كينز أنها قادمة حتما، بل القيام بذلك بأقل قدر من الضغوط التضخمية.

٥٦ - ومع تطور صناعات المعلومات، سوف ينفصل مفهوم الموارد والطاقة الانتاجية بصورة متزايدة عن المفاهيم التقليدية. وتوجد بالفعل مؤلفات عديدة عن موضوع الانفصال بين الناتج والرعاية، ترجع على الأقل إلى توين ونوردهاوس في عام ١٩٧٢. وتطور صناعات المعلومات يعمل على زيادة الأمر تعقيدا. والمرونة التي توفرها الحسابات الفرعية ومصفوفات المحاسبة الاجتماعية ومراعاة النوعية في تعديل مؤشرات الأسعار، تتيح للحسابات القومية معالجة العديد من هذه المسائل.

١ - القدرة

٥٧ - ترتبط القدرة بالحسابات من خلال مفهوم عوامل الانتاج. ومفاهيم عوامل الانتاج والايرادات الناشئة عنها تضرب بجذورها في نظريات علماء الاقتصاد السياسي في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وتمثل هذه المفاهيم أساس التمييز القائم بين الايرادات الأولية التي تشكل جزءا من الناتج القومي الاجمالي والايرادات المحولة التي لا تشكل جزءا من هذا الناتج. وتتحدى تكنولوجيا المعلومات، بحكم طبيعتها، هذه المفاهيم التقليدية القائمة على أساس عمليات مادية تستخدم فيها اليد العاملة والأراضي ورأس المال لتجهيز المواد الخام وإخراج ناتج. والقيمة المضافة في الصناعات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات، كذلك الصناعات التي تستحدث هذه التكنولوجيا، مختلفة من حيث طبيعتها بحيث يصبح الناتج أقل استقرارا ويصبح تسجيله أكثر صعوبة.

٥٨ - ومدى سيطرة الشركات على الملكية الفكرية، التي تولد شبه الريع، هو الذي سيحدد بصورة متزايدة أرباحها. وكشوفات ميزانيات الشركات تبين بالفعل مجموعة من الأصول، مثل العلامات التجارية والبراءات والاسم التجاري. إلا أن المحاسبين لا يزال يشغلهم أن هذه الكشوفات لا تكفي لتبيان القيمة الكاملة للشركات؛ إذ أنها لا تبين مثلا الأصول التنظيمية للشركة. وقد رأينا بالفعل أن القوة العاملة المدربة لا تعتبر بحد ذاتها من الأصول بالنسبة لأرباب العمل إلا إذا ظلت تعمل لديهم، ويعتبر التدريب، بالتالي، من الأصول القومية التي لا يمكن أن تكون ملكا لأي شركة ولذا ينبغي أن تدرج، على الأقل جزئيا، كأصول لقطاع الأسر المعيشية. وفي مقابل ذلك، فإن بعضا من أصول قطاع الشركات لا يكون لها إلا قيمة جزئية بالنسبة للمجتمع ككل. وبالرغم من أن العلامات التجارية تمثل إلى حد ما قيمة بالنسبة للمستهلك نظرا لما تمثله

من رمز للجودة، فإن الهدف منها أساسا هو تمكين الشركات من الحصول على شبه الريع من عملية انتاج تولد تفاوتا بين السعر والتكلفة أو القيمة. وهذه الأصول تمثل في الواقع عبئا على ايرادات الآخرين في المستقبل وينبغي أن تقابلها، كما في حالة الأصول المالية، خصوم في كشوفات الميزانية الأخرى، وأبرز مثال على ذلك هو البراءات التي لا تنشأ عن جهود بحثية يقوم بها أصحاب البراءات بل تكون نتيجة اصدار براءة بشأن ما كان، أو يمكن أن يكون، مشاعا. وبالتالي، فإن قدرا كبيرا من الفائض الذي تحققه الشركة سيكون مكافأة ليس على تحمل المخاطرة واقامة مشروع، كما هو مفهوم تقليديا، بل على القدرة على توليد واكتساب أصول فريدة والحفاظ على طابعها الفريد. وتمثل هذه الأصول الحق في الحصول على تحويلات. وليس زيادة الانتاج أو تعزيزه. وعليه، لا يمكن النظر اليها على أنها تعزز القدرة الوطنية. وهذه الأصول، خلافا لأنواع عديدة من رأس المال الثابت، تنطوي على النزوع إلى زيادة التضخم بدلا من الحد منه.

٥٩ - وسوف تزداد اليد العاملة تنوعا. وتكمن قيمة الخبرة والتدريب في أن قدرا متزايدا من المكافآت المقدمة لليد العاملة سيكون في الواقع عائدات بالنسبة لرأس المال الكامن. وما يعرف عادة بالأجور والمرتبات ينطوي بالفعل، وسوف ينطوي أكثر في المستقبل، على عنصر عائدات للاستثمار وإن كان هذا الاستثمار ممولا من جهة أخرى، مما سيجعل التمييز الراهن بين ايرادات عوامل الانتاج أقل وضوحا. وسوف يكون من الضروري تطبيق مفهوم الايرادات المحولة تطبيقا أوسع نطاقا، مما لن يشكل خطرا بالنسبة لوضوح عملية تخصيص الناتج القومي الاجمالي فحسب، بل لوضوح الناتج القومي الاجمالي بكليته. ولن يكون من السهل التمييز بوضوح بين العائدات التي تحققها عوامل الانتاج وغيرها من الايرادات المحولة، مما سيجعل الناتج القومي الاجمالي بكليته أقل وضوحا. وقد أثيرت هذه المسائل تكرارا في سياق مناقشة مسألة رأس المال البشري.

٦٠ - أما الأسئلة التي يطرحها صانعو السياسة العامة بشأن قدرة الاقتصاد، فلا تزال تتسم بالأهمية. وينبغي السعي إلى الاستجابة لذلك في إطار الاحصائيات الاقتصادية من خلال القيام مثلا بتحليل أكثر تفصيلا للمدخلات والنواتج. ففي التحليل التقليدي للمدخلات والنواتج، يكاد يكون من المستحيل التمييز بين التكنولوجيات التي تنطوي عليها صناعات خدمات، مثل التجزئة والتنظيف، التي تستخدم اليد العاملة غير الماهرة، والصناعات مثل المالية والصحة، التي تستخدم قسطا هاما من اليد العاملة المؤهلة. وإن اعتماد أسلوب الحسابات المنفصلة على غرار مصنوفات المحاسبة القومية سيسمح بتوضيح هذه الفوارق وتحليلها. وقد يكون من الصعب مواصلة الأخذ بفكرة المعاملات الثابتة للانتاج المستوحاة من تحليل المدخلات والنواتج. وكما يقول غولدفينغر، فإن تكنولوجيا المعلومات توجد عالما غير خطي.

٢ - الرعاية

٦١ - جرى في الفرع ثانيا ألف الوارد أعلاه تحديد اتجاهين رئيسيين في استخدام الحسابات القومية - رصد القدرة ورصد الرعاية. وقد نوقشت مسألة رصد القدرة في الفقرات ٥٧ إلى ٦٠ أعلاه. وفي السنوات الأخيرة، تعرض دور الحسابات القومية في رصد الرعاية إلى انتقادات متواصلة. بل أن المحاسبين

القوميين أنفسهم يرفضون فكرة الاستناد إلى الناتج المحلي الاجمالي لقياس مستوى الرعاية. إلا أن النقاد والمحللين المحبذين لهذه الفكرة يواصلون استخدام الحسابات القومية كوسيلة لقياس الرعاية. غير أن المنتقدين فضلا عن المحللين الأكثر تعاطفا لا يزالون يلتمسون في الحسابات القومية وسيلة للمحافظة على الرعاية. ولقد سبق أن أشرنا إلى الحسابات التابعة بوصفها الإطار الذي تقدم فيه تصنيفات المنتجات والصناعات الجديدة. كما يمكن استخدامها لوضع مؤشرات الرعاية. إذ أن القدرة على دمج الاحصائيات النقدية وغير النقدية تسمح بربط الناتج بالحصيلة وربطه، بالتالي، بالرعاية.

٦٢ - ويورد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في الفصل ١٦ من الفرع الأول توضيحا للفوارق القائمة بين الحصيلة والناتج مفاده أنه من الضروري التمييز بين ناتج الخدمات الصحية وصحة المجتمع. بالمثل، فإن ناتج الخدمات التعليمية يختلف إلى حد كبير عن مستوى المعارف والمهارات التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع.

٦٣ - وقد درجت العادة على أن تتناول الحسابات القومية الروابط القائمة بين المخرجات والمدخلات. إلا أن أي محاولة لقياس الرعاية يجب أن تأخذ في الاعتبار الحصيلة وليس النواتج. وإن الأخذ بالحسابات التابعة في نطاق الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ قد يمثل محاولة للتصدي لهذا التحدي. فإذا ما كان المقصود استخدام الحسابات الفرعية لايجاد مقاييس أوسع للرعاية، فقد يكون من الضروري ايجاد إطار لإدراجها فيه. وقد نشأ هذا الإطار تلقائيا، نظرا لما تتمتع به الحسابات الأساسية من أساس متين. وبالرغم من أن الحسابات الفرعية تستعين بالقواعد المحاسبية لتجميع الاحصائيات وزيادة الانتفاع منها، فإنها لا توفر إطارا شاملا. وبما أنه من الممكن وضع الحسابات الفرعية باستخدام مجموعة من الوحدات ودون توافر أي هيكل اجمالي يضمن التغطية الشاملة ويمنع الازدواجية، فلا يمكن الاعتماد عليها كأداة للقياس المتسق كما هي الحال بالنسبة للحسابات القومية التقليدية. وبينما يحدد نظام الحسابات القومية الهيكل الداخلي لكل حساب لتحقيق الاتساق فيه فإنه لا بد من نفس الدرجة من الاتساق والشمول فيما بين الحسابات فرادى.

٦٤ - وليس الهدف من الفقرتين التاليتين سوى التطرق بإيجاز إلى حل واحد من مجموعة الحلول الممكنة. والمقصود من الاقتراح المقدم هنا إعطاء مثال جريء على نوع النهج المتوخى اتباعه. وقد تكون هناك اقتراحات أخرى عديدة وقد يتعين بذل الكثير من الجهود لتقليل عدد الخيارات وتوضيحها.

٦٥ - ويتمثل أحد النظم المحددة للأطر الاقتصادية، الذي يمكن أن يوضح هذه الصورة الواسعة، في نظام أمارتيا سن لوظائف العيش الأساسية والاستحقاقات والكفاءات. وقد كان هذا النظام موضوع كتابات واسعة لا يسعنا هنا سوى تلخيصها بصورة مبسطة. فباختصار شديد، قد يعتبر مثلا الاستمتاع بوجبة طعام من وظائف العيش الأساسية وتتمثل الاستحقاقات في الوصول إلى وسائل اشباع الرغبات والحاجات. وقد تطرق أمارتيا سن إلى ذلك بإسهاب في تحليله للمجاعة حيث يكون الأمر الأهم هو معرفة نوعية الأغذية التي يمكن الحصول عليها من مجموعة من المصادر. كما يمكن تطبيق هذا النظام على فرص الوصول إلى الحاسوب. فوظائف العيش الأساسية تقابل بصورة عامة بالاستهلاك بينما تقابل الاستحقاقات الدخل. ففي

البلدان الصناعية، يكون للاستحقاقات مصدر رئيسي هو العمل أو تحويلات الضمان الاجتماعي. إلا أن لكليهما ضلع مباشر في المعاملات السوقية وغيرها من الأمور التي تؤثر على النشاط البشري وعلى القدرة على الاختيار. وتتصل الكفاءات بالقدرة على كسب الاستحقاقات واستخدام الموارد لتحقيق وظائف العيش الأساسية وهي أداة لتحويل الأنشطة إلى وظائف عيش أساسية.

٦٦ - وقد يكون من الممكن إدراج هذه الأنشطة والوظائف في إطار لاستخدام الوقت. فبالنسبة للعديد من الأنشطة، فإن الأدوات المناسبة لقياس الوظائف الأساسية، التي تتكون منها الرعاية، تتمثل في النوعية والوقت. وقد يختلف نمط استخدام الوقت من حيث فترات التعاقب والانقطاع إلا أنه من الممكن التوصل إلى تقييم عام لنوعية حياة الإنسان من خلال مقارنة الوقت الذي يكرسه للقيام بأمور تولد فيه شعورا إيجابيا والوقت الذي يكرسه للقيام بأمور تولد فيه شعورا سلبيا. وسيكون الاستثمار في تعزيز الكفاءات أداة هامة لتعديل مستوى الرعاية المستمدة من الأنشطة، ودليل على القدرة على كسب الاستحقاقات. وإن ايجاد إطار لاستخدام الوقت ومقاييس للرعاية تستند إلى هذا الإطار سوف يساعد في تلبية الحاجة إلى قياس الرعاية بصورة مباشرة في وقت تتلاشى فيه الروابط القائمة بين الناتج والحصيلة.

هاء - مصادر الإحصائيات الاقتصادية واستخداماتها

٦٧ - ناقش هذا الفرع أثر تكنولوجيا المعلومات على طبيعة الاقتصاد وعلى الطريقة التي تتحقق بموجبها تغيرات من شأنها أن تؤثر على الطريقة التي ينبغي بها قياس ذلك الأثر. ويجري أدناه النظر في الطريقة التي ستؤثر بها التكنولوجيا على موردي البيانات ومستخدمي الحسابات.

١ - المصادر الإحصائية

٦٨ - يتمثل أحد المصادر الأساسية ذات الشأن فيما يتعلق بالعوامل غير المادية في سرعة تغير الاقتصاد، وهذا يؤكد المشكلة المزمنة التي تواجه خبراء الإحصاء الاقتصادي: فهم يقومون بتغطية الأجزاء التقليدية من علم الاقتصاد بشكل جيد، ولكن بالنسبة للأجزاء الجديدة بدرجة أقل. وهـذا إلى حد ما أمر لا يمكن تجنبه، إلا أنه يتطلب جهودا خاصة للتغلب على ذلك حينما يظهر أن النظام أخذ يفقد أهميته. وتعمل الحسابات القومية بطرق معينة على التخفيف من وطأة هذه المشكلة. وأن أي نظام يقوم فحسب على قياس الإنتاج يعتبر أكثر ضعفا من نظام آخر يراقب هو الآخر المصروفات والدخل. وفي حين أن جميع هذه المقاييس تعاني من هذه المشكلة إلى حد ما، فإن إمكانية موازنة مقاييس مختلفة، تضمن التغطية بصورة أعم. وبرغم أننا قد نفشل في إجراء استقصاء للتجار الذين ينتجون أنواعا جديدة من المنتجات، فإن هناك احتمالا أقل لإغفال إنفاق المستهلك عليها أو اليد العاملة التي تنتجها.

٦٩ - والتكنولوجيا الجديدة تسلط الأضواء على مثل هذه المشاكل وقد تقدم أيضا بعض الحلول. وإننا نشهد بالفعل تأثير تكنولوجيا المعلومات على جمع البيانات من التجار. وفي السنوات القليلة القادمة، فإن

قدرة الشركات على إرسال البيانات إلكترونيا وبثها من حواسيبها لن يكون له فحسب تأثير محسوس على تكاليف الامتثال، وتكاليف المكاتب الإحصائية الوطنية، بل سيكون لها أيضا تأثير على أحجام العينات وعلى تواتر الرصد. وقد يتسنى في نهاية المطاف رصد الاقتصاد بشكل أسرع وبتواتر أكبر. ويمكن كذلك أن يزداد تحول التزويد بالبيانات إلى عملية تفاعلية يتم فيها تجميع البيانات ونشرها باستعمال نفس الوصلات.

٧٠ - ومن الممكن أيضا تصور حدوث تطورات مشابهة في جانب الاستقصاء الشخصي. فهنا أيضا تحققت بالفعل جوانب هامة من التقدم التقني في مجال إجراء المقابلات بواسطة الحاسوب، لكن إذا كان المطلوب هو تمكين الأسر المعيشية الاتصال بشكل روتيني بنوع معين من أنواع شبكات المعلومات ذات التكاليف المنخفضة، فإن المجال سيكون مفتوحا لوجود عينة كبيرة وللرصد في التوقيت المناسب.

٧ - الشواغل الجديدة في مجال السياسة

٧١ - قد يكون للتغيرات في طبيعة الاقتصاد تأثير على القضايا التي تغدو من شواغل صانعي السياسات. وقد يكون التخمين عديم القيمة هنا. لقد ناقشنا بالفعل الهشاشة المتزايدة لميزان المدفوعات ومكان الإنتاج والقيمة المضافة. وثمة اهتمامات مشابهة سوف تنطبق على مفاهيم تتعلق برأس المال السهمي والرصيد النقدي، في حين أن الاهتمامات المتعلقة بالتضخم وفورة النشاط الاقتصادي أو قلة استخدام الموارد من شأنه أن يتخذ معاني مختلفة كثيرة. ومن الأمثلة القريبة على ذلك المثل الذي قدمه روبرت رايخ في صحيفة الفينانشيال تايمز: "تضاف معظم القيمة من خلال التصميم، والتشكيل والهندسة الصناعية، والإعلان، والتسويق، والخدمة، والبيع، وتقديم المشورة، والنصح. ونتيجة لهذا التحول المستمر في تكوين القيمة المضافة للسلع والخدمات، فإن الزيادات الطارئة على أسعار المواد والطاقة قليلة الأثر في حدوث تضخم"[٥].

٧٢ - ومثل هذه التخمينات تذهب إلى ما هو أبعد من نطاق هذا الفرع، ولكن قد يكون من الحكمة البدء بعملية التفكير بحيث يصبح نظام الحسابات القومية القادم متمشيا مع ما يمكن أن يشكل شواغل صانعي السياسات في الوقت الذي يكون قد استكمل فيه مداولاته.

٧٣ - ومن أمثلة ذلك مشكلة التضخم. فعندما يزداد عدم تجانس المنتجات وتواتر تغير طابعها. تزداد صعوبة تحديد ما يمكن أن يسمى المعيشة وتحديد ما يمكن أن يسمى معدل التضخم. وإن صانعي السياسات الذين يستخدمون تسويات تكلفة المعيشة لأغراض حساب الاستحقاقات تحيرهم الالتباسات التي يأتي بها التغير النوعي في مجال القياس. وقد لعب مفهوم التضخم مجموعة من الأدوار في السياسة الاقتصادية وكان ثمة قلق من أن استعمال مؤشر واحد لا يتيح حتما تصوير كل تلك الأدوار. واستخدام مفاهيم من قبيل الاستحقاقات (انظر الفقرتين ٦٥ و ٦٦ أعلاه) قد يساعد على إظهار بعض تلك الأدوار، في حين أن الأدوار

التي تعبر عن معنى التفسخ الاجتماعي قد تحتاج إلى مؤشرات مختلفة تماما ربما لا يتسنى الحصول عليها من الحسابات القومية.

٧٤ - ومن المحتمل أن تتأثر الصلة بين النقود والأسعار أو المعاملات بتكنولوجيا المعلومات من ناحيتين. ذلك أن تطوير النقود الإلكترونية من شأنه أن يقوض مفهوم المعاملات الجيدة التحديد، وكذلك مفهوم الدور التقليدي للنقود في الاقتصاد. كما أن نتاج القطاع المصرفي، بما في ذلك المصارف المركزية، سوف يصبح أكثر مراوغة. وفي ذات الوقت، فإن فكرة وجود رصد نقدي مخصص لأغراض المعاملات، وهي فكرة كانت محور كثير من التحليلات للظواهر النقدية، من المحتمل أن تغدو أكثر تزعزعا وأصعب على القياس، ناهيك عن الرقابة أو الهدف.

واو - الاستنتاجات والتوصيات

٧٥ - يمكن القول إن تكنولوجيا المعلومات، تمثل أكبر تغير تقني يحدث في الاقتصاد منذ أن بدأ العمل بالنظام الحالي لقياس الاقتصاد. ومع ذلك، فإنها لا تمثل أي تهديد أساسي لنظام القياس. فلا تزال الحسابات القومية قابلة للاستخدام تماما. أما ما يتعرض للتهديد فهو مدى ملاءمة هذه الحسابات بالنسبة لشواغل السياسة العامة والمستعملين. ويبدو أيضا أن طبيعة شواغل السياسة العامة سيطرأ عليها تغيير.

٧٦ - لقد تعرض هذا الفرع بإيجاز لمجموعة واسعة من المشكلات التي تؤثر على كثير من جوانب الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية. ويقترح أن يكلف فريق من الخبراء بمهمة تحليل هذه المسائل بإسهاب. وفي المقام الأول، يمكن للفريق أن يعمل عن طريق المراسلات، وتعقد الاجتماعات حين تتاح الفرصة. وقد ترى اللجنة الإحصائية أن تحدد عضوية هذا الفريق وكذلك اختصاصاته وفقا لما يلي:

البيانات

١ - دراسة رصيد البيانات المتجمعة عن الجوانب غير المادية للاقتصاد.

٢ - استعراض الصلات القائمة بين حسابات الشركات والحسابات القومية للأصول غير المادية.

٣ - استعراض الآثار المترتبة من التسجيل الالكتروني للبيانات على جمع البيانات.

التصنيف

٤ - النظر في مقترحات لقطاع المعلومات، كما هو الحال في نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية.

٥ - استعراض التصنيفات الأخرى التي يمكن في ضوئها النظر في تطوير مواز لتصنيف المنتجات والتجارة.

الصلات بين الحسابات والمستعملين

٦ - النظر في تطبيق الفصل بين المدخلات والمخرجات على قياس القدرة.

٧ - استعراض دور الحسابات الفرعية الخارجية في قياس الرفاه.

٨ - تصميم إطار شامل لمختلف الحسابات الفرعية.

السياسة

٩ - إجراء مناقشات مع صانعي السياسات والمحللين بشأن التطور المحتمل لشواغل السياسة العامة.

عام

١٠ - السعي لإيجاد طرق لاستعادة الثقة في الحسابات القومية عن طريق توضيح أوجه القوة والضعف في الحسابات.

ثالثا - نوعية اليد العاملة

٧٧ - أسهم بهذا الفرع المتعلق بنوعية اليد العاملة (انظر E/CN.3/1997/2، الفرع الثالث، ياء) فريق فوربرغ المعني بإحصاءات الخدمات).

٧٨ - ويعكف فريق فوربورغ المعني بإحصاءات الخدمات على موضوع العمالة منذ اجتماعه السابع. وعلى الرغم من أن النمو في كافة الأنشطة الاقتصادية قد تباطأ بشكل ملموس في العقدين الأخيرين، فقد شهد معظم البلدان نموا محسوسا في حصة قطاع الخدمات من العمالة الإجمالية في الفترة ذاتها. وينظر كل من الحكومات وصانعي السياسات إلى قطاع الخدمات بوصفه القطاع المنشئ لفرص العمل في مجال الاقتصاد، وهم يحتاجون إلى معلومات إحصائية عن مجموع اليد العاملة وتكوين القوة العاملة في قطاع الخدمات وعن تطور تلك الخصائص على مر الزمن.

٧٩ - وقد خصص فريق فوربورغ في اجتماعه الحادي عشر المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في نيوبورت، ويلز، يوما واحدا لموضوع العمالة، ونظر في المشاكل التي تكتنف بيانات العمالة المستقاة من مصادر مختلفة، مثل استقصاءات قطاع الأعمال التجارية والأسر المعيشية والسجلات الإدارية، وإمكانية المقارنة بين تلك البيانات.

٨٠ - ونظر الفريق أيضا في مسائل تجريبية، مثل أساليب جمع البيانات وتقييمها، بما في ذلك التعاريف المتعلقة بالمتغيرات والمفاهيم، وناقش نموذج عمالة موسعا في إطار الاستقصاءات النموذجية لقطاع الخدمات. ولاحظ أن التغيرات السريعة في تنظيم علاقات العمل، بما في ذلك إسناد الأعمال إلى مقاولين خارجيين وزيادة معدلات العمالة لبعض الوقت والعمل المؤقت، تمارس الضغط على المكاتب الإحصائية لتقديم تعاريف جديدة والمواءمة بين المفاهيم المستعملة في مختلف البلدان من أجل إجراء مقارنات دولية يوثق بها.

٨١ - وتناول الفريق أيضا موضوع الاستقطاب بين "العمل الجيد والعمل السيئ" في إنشاء وظائف جديدة في قطاع الخدمات، وهو موضوع ذو أهمية سياسية كبيرة في الكثير من البلدان المشاركة.

٨٢ - ويشتمل نموذج العمالة المقترح متغيرات لا تقيس، فقط حجم العمالة في قطاع الخدمات بل أيضا المؤهلات الرسمية وغير الرسمية للأشخاص المستخدمين.

٨٣ - وبالنسبة للعمل في المستقبل، قرر فريق "فوربورغ" القيام بما يلي:

(أ) المساهمة بأفكار وتعاريف بالنسبة للبيانات المتعلقة بالعمالة في قطاع الخدمات تناسب تحسين القابلية للمقارنة على المستويين الوطني والدولي؛

(ب) توسيع نموذج العمالة كجزء من الاستقصاءات النموذجية؛

(ج) تكريس يوم واحد لتناول قضايا العمالة في اجتماعه التالي المقرر عقده في كوبنهاغن في عام ١٩٩٧.

٨٤ - وفي حالة النجاح، فإن نتائج مناقشة الفريق لنموذج عمالة منقح سيضاف إلى الاستقصاءات النموذجية ويوضع تحت تصرف المجتمع الإحصائي الدولي لإجراء استعراض له أوسع نطاقا.

رابعا - محاسبة الموارد

٨٥ - أسهم بهذا الفرع المتعلق بمحاسبة الموارد (انظر الفرع الثالث حاء من الوثيقة E/CN.3/1997/2) فريق لندن المعني بمحاسبة الموارد.

ألف - معلومات أساسية

٨٦ - أدت الشواغل المتنامية بشأن تدهور البيئة واستنفاد الموارد واستدامة التنمية الاقتصادية إلى نشوء تفكير جديد بشأن الصلة بين التغير البيئي والنشاط الاقتصادي، على النحو المبين في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وعقب نشر "دليل المحاسبة القومية: المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة"[a]، تعمل الآن بلدان عديدة على تطوير نظم مشابهة للمحاسبة البيئية. وتراكمت بالفعل خبرات واسعة في ميدان محاسبة الموارد الطبيعية، وفي ميدان المحاسبة البيئية الأوسع نطاقا. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من القضايا المفاهيمية والقضايا المتعلقة بالقياس في هذا الميدان الجديد. وإلى أن تُحل هذه المسائل بصورة أفضل، ستظل إمكانية المقارنة الدولية للحسابات البيئية ومصداقيتها وفائدتها العامة محدودة. ولما كان لكل بلد نقاط قوته النسبية المختلفة، ولما كانت جميعها تعاني من محدودية الوسائل المالية، فإن قدرا كبيرا من الفائدة يمكن أن يتحقق من الإسهام في الجهود الدولية لتطوير مفاهيم وأساليب محاسبة الموارد والمحاسبة البيئية.

٨٧ - وفي منتصف عام ١٩٩٣، قرر عدد من البلدان المتقدمة النمو إنشاء محفل فيما بينها لإجراء مناقشة على غرار فريق فوربورغ، الذي سُمي هذه المرة فريق لندن. ويتناول الفريق كلا من مزايا وعيوب التفاعل بين الاقتصاد والبيئة: محاسبة الموارد الطبيعية من ناحية ومحاسبة التلوث من ناحية أخرى. ويتضمن عمل الفريق المحاسبة المادية والتقييم على حد سواء. وتعد السلاسل الزمنية، المرتبطة بمفاهيم الحسابات القومية التقليدية، عنصرا محوريا في عمل الفريق.

٨٨ - وفي الاجتماع الأول المعقود في لندن عام ١٩٩٤، ركز الفرق على استقصاء الجهود التي بذلتها البلدان حتى ذلك الوقت، وعلى محتويات الأطر القائمة لتحقيق التكامل بين البيانات البيئية والاقتصادية والمقارنة بينها، وعلى مزايا وعيوب تعديل مجملات الحسابات القومية. وفي الاجتماع الثاني المعقود في واشنطن عام ١٩٩٥، نظر الفريق في طائفة واسعة من المواضيع الأكثر تحديدا: أساليب تقييم استنفاد الموارد، وتكاليف مكافحة التلوث، وتطبيق نموذج المدخلات/النواتج وغيره من النماذج، والروابط الدولية، وتقييم تلوث الهواء والمياه. وفي الاجتماع الثالث المعقود في ستوكهولم عام ١٩٩٦، تقرر الخوض بمزيد من التفصيل في بضعة مواضيع منتقاة: محاسبة الغابات، والتدفقات المادية، وتكلفة التلوث.

٨٩ - ويعمل الفريق بصورة تتسم بحرية الحركة نسبيا، ويعتمد في نجاحه على المشاركة النشطة من قبل أعضائه. إذ ينتظر من جميع البلدان المشاركة أن تتقدم بورقات، وأن تشارك في المناقشات. وتتألف

عضوية الفريق من ممثلين مدعوين من البلدان الصناعية ومن المنظمات الدولية الكبرى. والإحصائيون العاملون في مجال الحسابات القومية ممثلون تمثيلا واسعا في الفريق. وجميع المشاركين يتحملون تكاليفهم الخاصة. ويتطوع أحد البلدان المشاركة، بالتناوب، باستضافة الاجتماعات. وحتى الآن، قامت كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والسويد بتوفير التسهيلات وخدمات الأمانة لواحد من الاجتماعات. ويجري بعد كل اجتماع تجميع مجلد يضم ورقات الاجتماع وإجراءاته.

باء - تقييم العمل السابق وتوجيهات العمل مستقبلا

٩٠ - أثبت فريق لندن فائدته الجمة في توفير محفل لتبادل الخبرات ومناقشة مشاكل تنفيذ المحاسبة البيئية المتكاملة مع الحسابات القومية. وقد أسفرت أعماله عن توضيح المفاهيم وتوفير فكرة أوضح عن الإمكانيات والمشاكل الإحصائية. وقد جرى تشجيع المشاركين وحفزهم من خلال عرض أمثلة لما تحقق من نتائج العملية في بلدان أخرى مشابهة لبلدانهم.

٩١ - وتمتلك البلدان المشاركة موارد أكثر من معظم البلدان الأخرى بما يتيح لها اختبار منهجيات المحاسبة البيئية. ويمكن أن تساعد الدروس المكتسبة في تعزيز تطوير محاسبة الموارد الطبيعية في كافة أنحاء العالم. غير أن أولوياتها تختلف في بعض الأحيان اختلافا طفيفا، وبعض القضايا التي قد تتسم بالأهمية في مناطق أخرى، مثل تآكل التربة، قد لا تحظى على الأرجح بأولوية عليا لديها.

٩٢ - ويعد حجم الفريق حلا وسطا طيبا؛ فهو صغير إلى الحد الذي يكفل له الفاعلية، غير أنه كبير بحيث يضم طائفة واسعة من الخبرات. والورقات المقدمة إلى الاجتماعات ستكون ورقات قيمة لجمهور أوسع من المحاسبين القوميين والبيئيين، وينبغي تعميمها على نطاق أوسع، مع مراعاة أنها لا تعبر بالضرورة عن توافق للآراء داخل الفريق.

٩٣ - وقد تحقق قدر كبير من التقدم في بعض المجالات، ويتشكل توافق للآراء بشأن عدد من المسائل. وفي مسائل عديدة أخرى، لم يتسن للفريق بعد أن يوصي بمعايير أو بأفضل الممارسات. ولما كانت المحاسبة البيئية لا تزال في أطوارها الأولى، فإنها تواصل النشوء والتطور بصورة مستمرة، بحيث أنه ينبغي في المرحلة الحالية النظر إلى النظم والنهج القائمة كنماذج أو مشاريع تجريبية، وليس كمعايير متفق عليها. ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكامل هو نفسه صيغة مؤقتة، وصفت في تصدير "الدليل" المذكور أعلاه على أنها عمل لا يزال آخذ في التطور.

٩٤ - وحتى داخل فريق لندن المتجانس نسبيا، تختلف المشاكل البيئية، وبالتالي أولويات البيانات للبلدان اختلافا كبيرا؛ غير أن مجموعات معينة من المسائل تتسم بالأهمية لمجموعة واسعة بما فيه الكفاية من البلدان إلى الحد الذي يجعلها جديرة بالبحث مع بعضها البعض.

٩٥ - وينبغي في هذه المرحلة إيلاء الأولوية لجمع مجموعات البيانات الأساسية اللازمة لتجميع واختبار الحسابات البيئية، وليس إنفاق الكثير جدا من الوقت على إدخال تحسينات على الأطر.

٩٦ - وخلال السنوات القليلة القادمة، ستتركز أعمال فريق لندن على ما يلي:

(أ) ترتيب بعض المسائل المتبقية في المجالات المختبرة جيدا بصورة نسبية في محاسبة الموارد، مثل موارد التربة الجوفية؛ والغابات؛

(ب) تطوير مجالات جديدة لم تستكشف بما فيه الكفاية نسبيا، مثل حسابات المياه (التوافر، والاستخدام، والتلوث)؛

(ج) حماية البيئة: الربط بين النفقات والتكنولوجيات وتكاليف الانبعاثات والتلوث؛

(د) إجراء تجارب على تقييم الأضرار البيئية وتقييمها النقدي.

٩٧ - وقد بدأ يظهر توافق في الآراء على ضرورة استعراض معالجة استنفاد الموارد الطبيعية في الحسابات القومية في إطار نظام الحسابات القومية نفسه على أسس اقتصادية في الأساس، بمعنى أن بيع الأصول لا ينبغي أن يدرج باعتباره إيرادا حاليا. غير أنه بالنسبة للشواغل البيئية الأوسع نطاقا، يميل فريق لندن إلى الرأي القائل بأن "الناتج المحلي الإجمالي - البيئي" المعدل على نحو سليم لتقدير ما سيكون عليه الناتج المحلي الإجمالي لو كان الاقتصاد يسير على طريق الاستدامة، الذي ستختلف فيه جميع الأسعار والكميات، لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال نموذج اقتصادي، وليس من خلال الاستنباطات المحاسبية المبسطة. ويرى كثير من المشاركين أن هذا العمل المتعلق بوضع النماذج والسيناريوهات إنما يمكن أن تقوم به معاهد البحوث الاقتصادية بصورة أفضل من الوكالات الإحصائية الوطنية.

خامسا - قياس تغير الأسعار

٩٨ - يشكل هذا الفرع المتعلق بقياس تغير الأسعار (انظر الفرع الثالث - طاء من الوثيقة E/CN.3/1997/2) تقريرا مرحليا أسهم به فريق أوتاوا المعني بإحصاءات أسعار الاستهلاك في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦.

ألف - الاختصاصات

٩٩ - أنشئ فريق أوتاوا عام ١٩٩٤ لتشجيع المناقشات الفنية بشأن المشاكل البالغة الأهمية لقياس تغير الأسعار ولاقتراح حلول ملموسة لتلك المشاكل. وقد تركزت مناقشات الفريق على الأخص على الجوانب

المفاهيمية للرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وبخاصة إمكانية تقدير انحرافات الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، والاختلافات بين الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، والوسائل المنسقة لقياس التضخم. كما سينظر الفريق في المسائل الأخرى التي تشمل أسعار الاستهلاك والإنتاج. ويتكون الفريق من خبراء من سبعة بلدان، ومن المكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية، ويجتمع سنويا. والاشتراك في الاجتماع مشروط بتقديم ورقة تتناول إحدى المسائل المدرجة في جدول الأعمال. ولا تعلن توصيات رسمية في نهاية الاجتماعات، ولكن يتم نشر إجراءات الاجتماعات، بما في ذلك الورقات المقدمة (أو ملخصات لها) ونقاط المناقشة الرئيسية.

باء - الدروس المكتسبة

١٠٠ - عقد الفريق، منذ عام ١٩٩٤، اجتماعين، في أوتاوا وفي ستوكهولم، تناولا المسائل التالية:

(أ) اختيار صيغة؛

(ب) تقدير الانحراف في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك؛

(ج) أغراض ومفاهيم الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك؛

(د) مجالات صعبة منتقاة من الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك؛

(هـ) تعديلات الأسعار حسب نوعية المنتجات.

ويتضمن التذييل الأول قائمة بالورقات المقدمة في هذين الاجتماعين لفريق أوتاوا.

١٠١ - واكتسب عدد من الدروس من اجتماعي الفريق. فعلى سبيل المثال، كشفت مناقشة المسألة الأولى المذكورة أعلاه أن اختيار صيغة الرقم القياسي على المستوى الجزئي يمكن أن يحدث فارقا هائلا في الممارسة العملية. ورغم عدم تقديم أي توصية محددة، بدا أن العديد من المشاركين يفضلون الاستخدام الأوسع للوسائل الهندسية.

١٠٢ - وفيما يتعلق بمسألة الانحراف، قبلت بلدان عديدة التقدير التجريبي للانحراف الأمريكي، واستخدمته في سياقها الخاص، وإن كان بعض المشاركين لم يقبل مؤشر تكلفة المعيشة كإطار ملائم للحكم على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك. ورأى بعض المشاركين أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ينبغي أن يقتصر على التعبير عن التغير البحت في الأسعار، وبالتالي فإن عدم تعبير رقم قياسي مرجح ثابت عن استبدال المنتجات لا ينبغي أن يعتبر مصدرا للانحراف. غير أن معظم المشاركين، إن لم يكن جميعهم،

سلموا بأن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك هو أكثر من مجرد إحصاء؛ فهو مؤسسة لا بد من النظر إليها على أنها تتمتع بالمصداقية، ومن ثم، ينبغي دراسة مسائل الانحراف في سياق الاجتماعات والأنشطة البحثية التي تتم مستقبلا.

١٠٣ - وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة المذكورة أعلاه، جرى التسليم بأن أي رقم قياسي يستخدم في المقام الأول كمرشد للتعويضات، سواء سُمي مؤشر تكلفة المعيشة أم لا، وبالتالي فإن المؤشر المصمم لقياس التضخم لا ينبغي أن يتفق معه بالضرورة. وحيث أن وجود قياسين رسميين للرقم القياسي لأسعار الاستهلاك قد يثير الارتباك في الفهم العام، رئي أنه قد يكون من الأفضل وجود طائفة متنوعة من القياسات التحليلية البديلة. واتفق على معاودة النظر في الموضوع في الاجتماعات المقبلة.

١٠٤ - وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة تعديلات الأسعار حسب نوعية المنتجات، أوضحت الأدلة التجريبية المستقاة من مقارنة الاختلافات بين سلوك الرقم القياسي وسلوك متوسط الأسعار لعينات من الأصناف أن الانحراف يمكن أن يتحرك في اتجاهات عديدة. ورغم أن المناقشة سلطت الضوء على مشكلة التعديلات حسب نوعية المنتجات، لا يزال يتعين معالجة عدد من المسائل المرتبطة بذلك.

١٠٥ - ومن المزمع عقد اجتماع ثالث لفريق أوتاوا في نيسان/أبريل ١٩٩٧ في فوربورغ، هولندا، لتناول المواضيع التالية:

(أ) قياس التضخم، بما في ذلك أرقام قياسية بديلة لأسعار الاستهلاك؛

(ب) المشاكل المفاهيمية: السلع المعمرة، والخدمات المالية، والسلع و/أو المنافذ الجديدة، وتغير النوعية؛

(ج) منهجية استقصاء رقم قياسي لأسعار الاستهلاك: قاعدة البيانات الالكترونية والماسح الالكتروني، وجمع البيانات مركزيا؛

(د) التطورات الجديدة.

سادسا - رأس المال

١٠٦ - أسهم بهذا الفرع المتعلق برأس المال (انظر الفرع الثالث - زاي من الوثيقة E/CN.3/1997/2) مكتب الإحصاءات الاسترالي، باعتباره الجهة الداعية لعقد المؤتمر المقترح بشأن إحصاءات رأس المال.

١٠٧ - واستجابة للمقررات التي اتخذها الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي في دورته الثامنة عشرة، سيستضيف المكتب الاسترالي للإحصاء مؤتمرا عن إحصاءات رأس المال في الفترة من ١٠ إلى ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ في كانبرا.

١٠٨ - وسيكون الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو مشاكل القياس المتصلة بالأصول المنتجة غير المالية في كشوف الميزانية الوطنية. ويتضمن الجدول ٤ المسائل التي ستُناقش في المؤتمر، وهي تشمل أساليب تقييم رأس المال، بما في ذلك أسلوب الجرد الدائم وأساليب الاستقصاء المباشر؛ ومفاهيم رأس المال بالنسبة للأغراض المختلفة، مثل كشوف الميزانية وتحليل الانتاجية؛ والمسائل المتصلة بكشوف الميزانية الوطنية؛ وتوسيع نطاق رأس المال في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، مثل البرامجيات الحاسوبية، والتنقيب عن المعادن، والمعدات العسكرية عدا الأسلحة.

١٠٩ - وسيجري تبادل آراء وخبرات البلدان وتحديد مجالات التعاون المثمر مستقبلا. وسينظر المؤتمر في مزايا عقد اجتماع عن هذا الموضوع مستقبلا.

١١٠ - وأرسلت دعوات إلى مجموعة ممثلة للبلدان لحضور الاجتماع. كما دعيت وكالات دولية.

١١١ - وسيتم توفير ورقات المؤتمر وأعماله للشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة لتوزيعها على نطاق أوسع.

سابعا - قياس القطاع غير النظامي

١١٢ - أسهم في هذا الفصل المتعلق بقياس القطاع غير النظامي (انظر E/CN.3/1997/2، الفصل ثالثا، هاء) كل من المنظمة الإحصائية المركزية، والإدارة الإحصائية التابعة لحكومة الهند بوصفها الداعية إلى عقد فريق دلهي المقترح المعني بإحصاءات القطاع غير النظامي.

١١٣ - وأيد الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي، في دورته الثامنة عشرة، اقتراح فريق الخبراء المعني بالمشاكل الحرجة في مجال الإحصاءات الاقتصادية بشأن تكوين أفرقة مختلفة على نمط فريق فوربورغ لمعالجة مثل هذه المشاكل. وفي وقت لاحق، أعربت الهند عن اهتمامها بتكوين فريق معني بإحصاءات القطاع غير النظامي، يكون معروفا باسم فريق دلهي. وثمة ورقة مفاهيمية أولية تبرز، في جملة أمور، القضايا التي يمكن أن يعالجها فريق دلهي، ثم تطويرها وإحالتها إلى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة للتعليق عليها. وقد شجعت الشعبة الإحصائية تكوين فريق معني بإحصاءات القطاع غير النظامي وأدرجته في قوائم الأفرقة المرسلة إلى الوكالات الإحصائية الوطنية. وقد دعيت البلدان المعنية بأعمال فريق دلهي من قبل الشعبة الإحصائية إلى الاتصال مباشرة بالمنظمة الوطنية الإحصائية المركزية الهندية.

١١٤ - وللقطاع غير النظامي وجود ظاهر في كل البلدان النامية تقريبا، ومع ذلك فإن قلة من البلدان فقط تدرج الأنشطة الإحصائية المتعلقة بالقطاع غير النظامي في برامجها العادية لجمع البيانات. وقد تم الاضطلاع ببعض الأنشطة على الصعيد الدولي، مثل مشاريع منظمة العمل الدولية في جمهورية تنزانيا المتحدة والفلبين وكولومبيا، التي ركزت على العمالة في القطاع غير النظامي. والهند، بخبرتها الواسعة في الدراسات الاستقصائية لعينات من الأسر المعيشية، كدست ثروة من المعلومات بشأن المنهجيات الإحصائية لتصميم استقصاء وجمع البيانات في القطاع غير النظامي.

١١٥ - وستتمثل أهداف فريق دلهي في توثيق ممارسات جمع البيانات في القطاع غير النظامي التي تتبعها البلدان الأعضاء وفي تطوير منهجيات مناسبة لتصميم الاستقصاءات وجمع البيانات في هذا القطاع. وسيركز الفريق على الجوانب التنفيذية أكثر من الممارسات النظرية. وستكون الأهداف الإضافية للفريق هي تعزيز واستخدام إحصاءات القطاع غير النظامي في إدارة وتخطيط الحكومات؛ مع تقديم الدعم التقني والاستشاري إلى البلدان التي بحاجة إليه؛ وما يتصل بذلك من أنشطة.

١١٦ - وقد تم تعميم الورقة المفاهيمية الأولية إلى جانب التعليقات الواردة من الشعبة الإحصائية على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لطلب مشاركتهم في أعمال فريق دلهي. وقد أبلغ بالفعل المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية بعدم قدرته على المشاركة بصورة مباشرة في عمل برنامج عمل فريق دلهي نظرا لافتقاره إلى الموارد ولخبرته المحدودة. وما زال ينتظر وصول ردود من منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتعتبر باكستان وبنغلاديش وسري لانكا والفلبين وكولومبيا بلدان أخرى تم الاتصال بها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ كي تنظر في الانضمام إلى فريق دلهي، ولا يزال ينتظر أيضا وصول ردود منها. كذلك يجرى جذب اهتمام بلدان أخرى إلى الانضمام إلى فريق دلهي. وقد جرى اتصال بشأن هذا الموضوع مع المعهد الإحصائي الدولي في لاهاي، وأعربت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عن اهتمامها بأنشطة فريق دلهي. ومن المرجح أن هذه الاتصالات ستأخذ شكلا رسميا بدرجة أكبر في الشهرين القادمين.

١١٧ - وحتى الآن، لم تُنشأ أمانة لفريق دلهي. وقد تم وضع ترتيب مؤقت للعمل المبدئي للفريق مع شعبة التعدادات والاستقصاءات الاقتصادية، والمنظمة الإحصائية المركزية، وإدارة الإحصاء التابعة لحكومة الهند، والشعبة مسؤولة عن إنشاء قواعد للبيانات الإحصائية من أجل القطاع غير النظامي في الهند. وحتى الآن لم توضع الصيغة النهائية لأسلوب عمل فريق دلهي. وبالمثل، سيتعين اتخاذ قرار بشأن مركز أمانة فريق دلهي فيما إذا كانت ستعمل كمكتب أو كمكتب دائم.

١١٨ - وقد أدخلت تعديلات مفصلة على الورقة المفاهيمية التي أعدت في وقت سابق، تستند في معظمها إلى تعليقات الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، وتم توثيق الوضع الحالي للقطاع غير النظامي في الهند في ورقة حالة أخرى؛ وكلتا الورقتان معروضتان على اللجنة بوصفهما وثيقتي معلومات أساسية.

ومن المعتزم تنظيم أول اجتماع مبدئي لفريق دلهي في نيودلهي قرب شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وستجري مناقشة التفاصيل الفنية، والاختصاصات المحددة والتفاصيل التنفيذية المتعلقة بالفريق ووضعها في صيغتها النهائية واعتمادها في هذا الاجتماع. وستقوم الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة العمل الدولية بعقد حلقة عمل آسيوية مشتركة بشأن إحصائيات القطاع غير النظامي في بانكوك من ١٢ إلى ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧. ومن البديهي أن السياق الآسيوي سيشكل إطار العمل لها، ولكن حتى داخل السياق الآسيوي من المرجح أن توجد تفاوتات كبيرة. ويمكن لفريق دلهي أن ينتقي مسألتين أو ثلاث مسائل من حلقة العمل ليتابعها على نحو تفصيلي. ومن المقترح الإسهام في حلقة عمل بانكوك بورقة قطرية هندية توجز حالة إحصائيات القطاع غير النظامي في البلد، وورقة ثانية تقدم تفاصيل عن الاختصاصات المستكملة لفريق دلهي. ومن المقترح أيضا عقد اجتماع ثان لفريق دلهي في بانكوك يتزامن مع حلقة العمل.

١١٩ - ويرد أدناه الجدول الزمني المؤقت لنشاط فريق دلهي:

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

تعميم جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الأول لفريق دلهي

كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

عقد الاجتماع الأول لفريق دلهي

آذار/مارس ١٩٩٧

إرسال ورقة منقحة لمناقشتها في حلقة عمل بانكوك إلى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة العمل الدولية

نيسان/أبريل ١٩٩٧

إعداد ورقة قطرية لحلقة عمل بانكوك

أيار/مايو ١٩٩٧

عقد الاجتماع الثاني لفريق دلهي في بانكوك على نحو يتزامن مع حلقة عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ثامنا - اليد العاملة والتعويض

١٢٠ - أسهم في هذا الفرع المتعلق باليد العاملة والتعويض (انظر E/CN.3/1997/2، الفرع الثالث، كاف) المعهد القومي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية، بوصفه الداعي إلى عقد الفريق المشاورات المقترح المعني باليد العاملة والتعويض.

١٢١ - واقترح الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي في دورته الثامنة عشرة إنشاء فريق مشاورات غير رسمي معني باليد العاملة والتعويض شريطة أن يكون عدد كاف من البلدان/المنظمات على استعداد للمشاركة فيه. وسينظم هذا الفريق ويعمل وفقا لمبادئ فريق فوربورغ المعني بإحصاءات الخدمات، الذي يمارس نشاطه منذ عشرة سنوات تقريبا.

١٢٢ - والمعهد القومي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية مستعد لعقد الفريق المعني باليد العاملة والتعويض. غير أنه، نظرا لأن فريقا دوليا تم إنشاؤه مؤخرا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمعالجة مفاهيم وطرق تحليل الأسواق الحالية لليد العاملة في البلدان المتقدمة النمو، فيبدو أنه ينبغي أن يكون للفريق الجديد المعني باليد العاملة والتعويض غرض مختلف. فمن ناحية، من المؤكد أنه ينبغي أن يكون نطاقه الجغرافي أوسع وألا يقتصر عمله على اليد العاملة والتعويض في البلدان المتقدمة في مجالي الإحصاء والاقتصاد فحسب. ومن ناحية أخرى، ينبغي له، في مرحلته الأولى على الأقل، أن يركز اهتمامه لا على المشاكل المفاهيمية والمنهجية العامة المتصلة بالعمالة والتعويض ولكن بالأحرى على الإحصاءات الموجودة في هذا المجال.

١٢٣ - والفكرة هي استكمال أو جمع معلومات دقيقة حول مضمون وقابلية إحصاءات اليد العاملة للمقارنة التي تقوم البلدان المشاركة في البرنامج الإحصائي للأمم المتحدة بنشرها بالفعل على أساس منتظم في المنشورات الإحصائية الرئيسية للأمم المتحدة. وبالنسبة لكل بلد من هذه البلدان وكل مجموعة من بيانات العمالة، يمكن للفريق أن يصدر وثيقة موحدة تتضمن جميع "المعلومات عن المعلومات" ذات الصلة في ميدان إحصاءات العمالة. ويمكن أن تكون هذه "البيانات المناظرة" مشابهة إلى حد ما لمعايير النشر التي نفذها صندوق النقد الدولي مؤخرا فيما يتعلق بمجموعة فرعية معظمها من البلدان المتقدمة النمو على أساس طوعي.

١٢٤ - وحالما يتم استكمال المرحلة الأولى المتمثلة في جمع المعلومات وتلخيصها بأسلوب موحد وملائم، يمكن للفريق أن يستكشف، بمساعدة وموافقة الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، إمكانية توفير الوصول العام إلى تلك البيانات المناظرة ربما عن طريق الانترنت.

١٢٥ - ورهنا بالنتائج التي يتوصل إليها الفريق بشأن جودة وقابلية إحصاءات اليد العاملة للمقارنة، مثل تلك الموجزة في البيانات المناظرة، يمكن للفريق أن يقرر ما إذا كان يجدي أو لا يجدي مواصلة نشاطه.

ويمكن أن يتمثل أحد أهداف الفريق في المستقبل في توفير مبادئ توجيهية بشأن تحسين جودة وقابلية إحصاءات اليد العاملة للمقارنة الدولية وشفافيتها من أجل مساعدة الوكالات الإحصائية الوطنية على تطوير نظمها الإحصائية في ميدان إحصاءات العمالة.

١٢٦ - وقد أعربت منظمة العمل الدولية بالفعل عن اهتمامها بالمشاركة في فريق عامل غير رسمي معني باليد العاملة والتعويض. ومن الجلي أنه ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تضطلع بدور رئيسي في مثل هذا البرنامج. والجدول الزمني المقترح لأحداث نشاط الفريق هو كما يلي:

تشرين الثاني/نوفمبر إلى شباط/فبراير ١٩٩٧

إجراء اتصالات مع المؤسسات الدولية التي تقوم بالفعل بتحسين إحصاءات أسواق اليد العاملة (منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية)، واختيار أعضاء الفريق والاتفاق على برنامج أكثر وضوحا يتم تقديمه إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين لإقراره.

ربيع عام ١٩٩٧

الاجتماع الأول للفريق في باريس أو نيويورك أو جنيف، أيها أكثر ملاءمة لأعضاء الفريق. والمشروع النهائي لاستبيان يتم إرساله إلى الإحصائيين العماليين في جميع البلدان المشاركة في الأنشطة الإحصائية للأمم المتحدة.

ربيع عام ١٩٩٧ إلى نهاية عام ١٩٩٧

تجميع وتجهيز المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيانات.

نهاية عام ١٩٩٧/أوائل عام ١٩٩٨

الاجتماع الثاني للفريق. إعداد تقرير مفصل يتضمن مقترحات من أجل نشر البيانات المناظرة. ويقدم كل من التقرير والمقترحات إلى الفريق العامل التابع للجنة لإقراره في دورته التاسعة عشرة. وفي ذلك الوقت، سينظر فيما إذا كان ينبغي الاضطلاع بمرحلة ثانية أو أكثر من مرحلة تتعلق بالمبادئ التوجيهية إما تحت مسؤولية الفريق نفسه أو مع فريق مجدد من البلدان/المنظمات.

تاسعا - نقاط للمناقشة

١٢٧ - قد ترغب اللجنة الإحصائية في معالجة المسائل التالية:

(أ) هل تعكس المسائل المحددة في هذا التقرير وفي تقرير فريق الخبراء المعني بالمشاكل الحرجة في مجال الإحصاءات الاقتصادية (E/CN.3/1997/2) أولويات اللجنة وهل توجد مسائل حرجة أخرى تود اللجنة اقتراح النظر فيها؟

(ب) هل توافق اللجنة على المقترحات بشأن العمل في المستقبل التي قدمتها مختلف البلدان و/أو الأفرقة؟

(ج) إذا وافقت اللجنة على نهج استخدام أفرقة المشاورات غير الرسمية فكيف يمكن زيادة عدد البلدان التي تشارك بنشاط في أعمال شتى الأفرقة؟

الحواشي

(أ) إن الهدف من فهم الكيفية التي يؤثر بها هذا الموقف على المؤسسات والسياسات في أحد البلدان لا يتناول المسألة الإحصائية المعقدة المتمثلة في كيفية تغيير نظام القياس لتبيان الظاهرة على نطاق العالم بدقة وفهمها. ولا بد من معالجة هذه المسألة بالنظر في الدور الذي تلعبه الملكية في تحديد القطاعين الاقتصاديين المحلي والأجنبي في نظم المحاسبة الوطنية الكندية. انظر في J. McMechan and J. Ryten "عولمة نظام الاحصاءات الاقتصادية"، (هيئة الإحصاءات الكندية، ١٩٩٥).

(ب) تتضمن الورقة الأصلية المراجع التالية:

Arrow, Kenneth (1962). Information as an economic commodity. In R. Nelson, ed., The Rate and Direction of Inventive Activity. Princeton University Press.

Carter, Anne, and Harry Postner (1996). National accounts concepts and statistics for an information economy. Paper presented at the Twenty-fourth General Conference of the International Association for Research in Income and Wealth, Lillehammer, Norway, August 1996.

Goldfinger, Charles (1996). Intangible economy and its implications for statistics and statisticians. Bologna: ISTAT.

Nordhaus, William, and James Tobin (1972). Economic Growth. New York: National Bureau of Economic Research.

NAICS (1996). Agreement No. 18. United States Federal Register, vol. 61, No. 103, p. 26603.

Sen, Amartya (1987). The Standard of Living. Cambridge.

(ج) Michael Prowse, "How high can the eagle fly?", Financial Times, 26 August 1996.

(د) Financial Times, 24 September 1996.

(هـ) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.XVII.12.

التذييل الأول

قائمة بالورقات المقدمة في الاجتماعين الأول والثاني لفريق أوتاوا المعني بإحصاءات أسعار الاستهلاك في أوتاوا وستوكهلم

الورقات المقدمة في أوتاوا

Sampling and data capture issues in CPI construction
Marta F. Haworth, Central Statistical Office

Improvements to the food at home, shelter and prescription drug indexes in the U.S. Consumer Price Index
Paul A. Armknecht and Kenneth J. Stewart, Bureau of Labor Statistics

Constraining macro effects of the use of different methods at the basic level in the project to harmonize consumer price indices in the European Union
Don Sellwood, Eurostat

Choice of price index formula at the micro-aggregation level: the Canadian empirical evidence
Bohdan Schultz, Statistics Canada

On the first step in the calculation of a consumer price index
Bert Balk, Statistics Netherlands

Sensitivity analyses for harmonizing European consumer price indices
Jörgen Dalén, Statistics Sweden

A pragmatic approach to the selection of appropriate index formulae
Keith Woolford, Australian Bureau of Statistics

Comparative changes in average price and price index: two case studies
Alain Saglio, INSEE

Mark A. Wynne and Fiona D. Sigalla, "The consumer price index", Federal Reserve Bank of Dallas Economic Review, second quarter (1994).

W. Erwin Diewert, "Axiomatic and economic approaches to elementary price indexes", University of British Columbia Discussion Paper, No. 01-95 (January 1995), pp. 1-60.

A. G. Carruthers, D. J. Sellwood and P. D. Ward, "Recent developments in the retail price index", The Statistician, vol. 29, No. 1 (1980), pp. 1-32.

الورقات المقدمة في ستوكهلم

United Kingdom retail price index: a cost of living index or an inflation indicator?
Marta Haworth, Central Statistical Office

Three kinds of monthly CPI
Ralph Turvey

The consumer price index and income escalation
Bert Balk, Statistics Netherlands

Handbook of Inflation Accounting, chapter 5
Peter Hill

Seasonal commodities, high inflation and index number theory
W. Erwin Diewert, University of British Columbia

A statistical interpretation of CPI comparability
Jörgen Dalén, Statistics Sweden

Selected difficult areas in the Finnish CPI
Kaisa Weckström-Eno, Statistics Finland

Swedish CPI practices for difficult areas, with a note on CPI subindexes for services with income-dependent fees
Jörgen Dalén, Statistics Sweden

Note on the practices in the field of insurance, financial services and public price policies in the Icelandic CPI
Rósmundur Gudnason, Statistics Iceland

Note on selected difficult areas of consumer price indices
Lasse Sandberg, Statistics Norway

A note on cost-of-living indexes, subsidized commodities and income dependent prices
Anders Klevmarken, Uppsala University

Item and outlet replacements and quality adjustment
Ralph Turvey

Treatment of changes in product quality in consumer price indices
Bohdan Schultz, Statistics Canada

The type and extent of quality change adjustments in the Canadian CPI
Robin Lowe, Statistics Canada

Quality adjustment in the Swedish price index for clothing
Anders Norberg, Statistics Sweden

Quality adjustment of prices of audiovisual goods in the U.K. R.PI.
Marta Haworth, Central Statistical Office

The harmonization of quality adjustment practices in the European Union
Don Sellwood, Eurostat

Harmonization of consumer price indices: progress report
John Astin, Eurostat

Report from the Bureau of Labor Statistics for the House Budget Committee
United States Congress, Bureau of Labor Statistics

Quality adjustment in price indices: methods for inputting price and quality change
Paul Armknecht and Brent Moulton, Bureau of Labor Statistics

A comparison of estimators for elementary aggregates of the CPI
Brent Moulton and Karin Smedley, Bureau of Labor Statistics

Drift in producer price indices for the former USSR countries
François Lequiller and Kimberley Zieschang, INSEE

On the stochastic approach to index numbers
W. Erwin Diewert, University of British Columbia

التذييل الثاني

جدول الأعمال المؤقت من أجل مؤتمر يتعلق برأس المال السهمي ويُعقد في كامبرا في الفترة من ١٠ الى ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧

١ - استعراض الممارسات القطرية في تقدير رأس المال السهمي:

(أ) ما هو أساس التقييم في تقديرات رأس المال السهمي (أسعار السوق، تكاليف الاستبدال، جمع عنصرين أو أكثر، عناصر أخرى)؟

(ب) أنواع الأصول التي تُستخلص من أجلها تقديرات رأس المال السهمي؛

(ج) نوع الأرقام القياسية للحجم في الوقت الحاضر (اساس ثابت أو سلسلة لاسبيريس، أو فيشر)؛

(د) الأساليب المستعملة لتحديد رأس المال السهمي: أسلوب الجرد الدائم أو أسلوب آخر؛

(هـ) في حالة استعمال أسلوب الجرد الدائم:

'١' مصادر البيانات المتعلقة بالقيمة والأرقام القياسية للأسعار؛

'٢' أنواع الأرقام القياسية للأسعار المستعملة (لاسبيريس، باش، فيشر)؟ (سنة أو سلسلة الأساس الثابت؟)

'٣' هل تتصل الأرقام القياسية للأسعار بالأصول ذاتها أو بالمدخلات المستعملة في توليدها؟ أو بالاثنين معا؟

'٤' كيف تحدد مدة الأصول (ثابتة أو متغيرة)؟

'٥' نوع (أنواع) تناقص القيمة؛

'٦' نوع (أنواع) البقاء؛

(و) في حال استعمال أساليب أخرى غير أسلوب الجرد الدائم:

'١' ما هو النهج المستعمل؟

'٢' ما هي التعديلات المقررة (إن وجدت) (مثل توسيع تصنيف الموجودات كي يشمل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، اعتماد الأرقام القياسية المسلسلة للأحجام؟

(ز) هل وضعت تقديرات بديلة من أجل تطبيقات مختلفة (أي كشوف الميزانية وتحليل الإنتاجية)؟

(ح) ما هي نقاط الضعف الرئيسية في التقديرات: هل من حلول؟

(ط) ما هي التحديات الكبرى التي تواجهها الوكالات الإحصائية الوطنية في وضع تقديرات رأس المال السهمي؟

٢ - مفاهيم رأس المال لأغراض مختلفة (كشوف الميزانية، تحليل الإنتاجية، الى آخره).

٣ - أسلوب الجرد الدائم، ممارسة ومشاكل:

(أ) تقدير الباراميترات من أجل ما يلي:

'١' المدة الدنيا للموجودات؛

'٢' وظائف البقاء البديلة (خروج متزامن منحنيات "وينفري"، خطوط مؤجلة، الى آخره)؛

'٣' وظائف الاستهلاك البديلة؛

(ب) إنشاء عوامل انكماش؛

(ج) مصادر بيانات من أجل النفقات الرأسمالية؛

(د) معالجة بيع الأصول بين القطاعات (أي التحول الى القطاع الخاص).

٤ - النهج البديلة:

(أ) تقنيات مسح مباشرة: ما يمكن تعلمه من البلدان التي جربت هذا النهج؟

(ب) تقنيات قياس بديلة ممكنة؛

(ج) مشاكل هذه النُهج البديلة.

٥ - تجربة الإنتاجية المتعددة العوامل:

(أ) الممارسة القطرية في استخلاص تقديرات رأس المال السهمي من أجل تحليل الإنتاجية؛

(ب) مشاكل هذا النهج ونتائجه.

٦ - كشوف الميزانية:

(أ) تعديلات أخرى في الحساب المتعلق بالحجم. كيف يحدد التقييم والتعديلات الأخرى في الحجم؟

(ب) مصادر واحتياجات البيانات؛

(ج) العرض.

٧ - معايير جديدة لرأس المال: المشاكل في المفاهيم والبيانات ومصادر البيانات الجديدة:

(أ) الأشياء الثمينة؛

(ب) برامج الحاسوب؛

(ج) معدات عسكرية غير الأسلحة؛

(د) استكشاف المعادن؛

(هـ) رأس المال غير المادي.

٨ - إمكانية المقارنة والتعاون على الصعيد الدولي.

(أ) كيف تحدد إمكانية المقارنة على الصعيد الدولي؟

(ب) معايير لقياس التقدم؛

(ج) المشاطرة في عبء البحث.

٩ - أية مسائل أخرى.

١٠ - خاتمة:

(أ) الأعمال في المستقبل؛

(ب) التنظيم والاختصاصات فيما يتعلق بالأعمال في المستقبل، إن وجدت؛

(ج) تقرير المؤتمر.

- - - - -